



المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني



المجلس الاقتصادي والاجتماعي  
ECONOMIC AND SOCIAL COUNCIL

# التقرير السنوي 2025

نحو تمكين المواطنين من المساهمة في صنع القرار



هاجسي الأول على الدوام هو تحسين  
نوعية الحياة لكل مواطن ومواطنة في هذا  
البلد، ولذلك فلا بدّ من مكافحة الفقر  
والبطالة وتنفيذ الإجراءات الإصلاحية  
والتصحيحية التي تضع حلولاً جذرية  
ودائمة لهذه المشكلة

جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم



حضرة صاحب الجلالة  
الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم





صاحب السمو الملكي  
الأمير الحسين بن عبدالله الثاني  
ولي العهد



# المحتويات

|    |                                                         |
|----|---------------------------------------------------------|
| 8  | كلمة رئيس المجلس                                        |
| 10 | تقديم                                                   |
| 12 | إنجازات المجلس خلال عام 2025                            |
| 15 | الرؤية                                                  |
| 15 | الرسالة                                                 |
| 15 | القيم                                                   |
| 16 | رؤساء المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأعضاؤه حسب المجموعات |
| 21 | هيكل المجلس التنظيمي                                    |
| 23 | الفصل الأول: المجلس الاقتصادي والاجتماعي                |
| 23 | 1-1 نشأة المجلس وأهدافه                                 |
| 26 | 2-1 نظام المجلس الاقتصادي والاجتماعي                    |
| 30 | 3-1 مجموعات المجلس واللجان الدائمة ومكتب المجلس         |
| 35 | الفصل الثاني: إنجازات المجلس                            |
| 35 | 2-1 الدراسات وأوراق السياسات                            |
| 43 | 2-2 النشاطات واللقاءات والجلسات الحوارية                |
| 59 | الفصل الثالث: الشراكات والتعاون المحلي والدولي          |
| 59 | 1-3 الزيارات المحلية والدولية                           |

# كلمة الرئيس

يسرني أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2025، والذي يوثق أبرز الجهود التي بذلها المجلس في أداء دوره الاستشاري الوطني في دعم عملية صنع القرار، وتعزيز الحوار الاقتصادي والاجتماعي، بما يسهم في تطوير السياسات العامة وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في المملكة الأردنية الهاشمية.



لقد واصل المجلس خلال هذا العام أداء رسالته بوصفه هيئة استشارية وطنية جامعة للحوار بين الشركاء الاجتماعيين، حيث عمل على دراسة عدد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية ذات الأولوية، وإعداد مجموعة من الدراسات وأوراق السياسات التي استندت إلى التحليل العلمي والمعرفة والخبرة المتخصصة، بما يدعم صانعي القرار في السلطتين التنفيذية والتشريعية، ويسهم في تطوير السياسات الوطنية وتعزيز فاعليتها.

كما حرص المجلس على توسيع نطاق الحوار المجتمعي من خلال عقد الجلسات الحوارية واللقاءات المتخصصة التي شارك فيها خبراء وممثلون عن القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني والجامعات والمرأة والشباب، الأمر الذي أسهم في بناء رؤية مشتركة حول عدد من القضايا الوطنية، وتعزيز المشاركة المجتمعية في مناقشة السياسات العامة.

”

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهو يواصل أداء دوره الوطني، يستلهم توجيهات جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم، الداعية إلى ترسيخ نهج الحوار والتشاركية في صنع السياسات العامة

وعلى صعيد التعاون المؤسسي، عمل المجلس على تعزيز شراكاته مع المؤسسات الوطنية والجهات الدولية، بما يسهم في تبادل الخبرات والاستفادة من التجارب الدولية الفضلى، إضافة إلى دعم البحث العلمي وربطه بالاحتياجات التنموية والاقتصادية للمملكة.

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهو يواصل أداء دوره الوطني، يستلهم توجيهات جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم، الداعية إلى ترسيخ نهج الحوار والتشاركية في صنع السياسات العامة، بما يسهم في تحسين نوعية الحياة للمواطنين وتعزيز مسارات التحديث الاقتصادي والإداري والسياسي في المملكة.

وفي الختام، أتقدم بالشكر والتقدير لأعضاء المجلس ومجموعاته ولجانته المختلفة، وللخبراء والشركاء من المؤسسات الوطنية والدولية، وأخص بالشكر أمين عام المجلس الأستاذ محمود الشعلان وفريق عمل المجلس بمختلف مديرياته ووحداته على جهودهم القيمة وإسهاماتهم الفاعلة في دعم عمل المجلس وتحقيق أهدافه.

راجيا أن يسهم هذا التقرير في إبراز الجهود المبذولة، وأن يشكل مرجعا معرفيا داعما للحوار الوطني وصنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الأردن.

وفقنا الله وإياكم في خدمة هذا الوطن، وتحت الراية الهاشمية بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، وولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبد الله حفظهما الله ورعاهما.

**أ. د. موسى شتيوي**

رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

# تقديم

يسعدني أن أقدم التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2025، والذي يوثق الجهود المتواصلة لتعزيز المشاركة المجتمعية، وتطوير السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ودعم الحوار الوطني والشراكة الفاعلة مع مختلف الجهات المحلية والدولية.

شهد هذا العام تكثيف العمل المؤسسي في الأمانة العامة، من خلال تطوير أدوات المتابعة والتقييم، وتنظيم العمل، بما يساهم في رفع كفاءة الأداء وزيادة الأثر الفعلي لأنشطة المجلس على أرض الواقع. كما وشع المجلس دائرة تفاعله مع المؤسسات الوطنية والجامعات ومؤسسات المجتمع المدني والجهات الدولية، بما يتيح تبادل الخبرات وتعزيز البعد المعرفي لأعماله، ويؤكد دوره كمنصة للحوار والتشاور حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية ذات الأولوية.

لقد أعد المجلس خلال هذا العام مجموعة من الدراسات وأوراق السياسات، أبرزها: دراسة "تعزيز تقييم الأثر التنظيمي من خلال رسم خرائط البيانات ونشر أفضل الممارسات وإشراك أصحاب المصلحة في الأردن (RIA)"، ودراسة "التحديث الاقتصادي للزراعة الأردنية"، بالإضافة إلى دراسة "أثر رفع الرسوم الجمركية على تنافسية الصادرات الأردنية - الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً"، وورقة سياسات حول "العنف في الجامعات الأردنية"، وورقة سياسات حول "تكامُل التعليم مع سوق العمل: من منظور الدراسات الثنائية"، إضافة إلى ورقة سياسات حول "استدامة التمويل لعلاج مرض السرطان في الأردن"، وورقة سياسات حول "مشروع قانون التعاون 2025". وتعدّ هذه الدراسات وأوراق السياسات والحوارات المتخصصة جزءاً من جهود المجلس لتقديم توصيات عملية تساهم في تحسين السياسات العامة وتعزيز فعالية صنع القرار.



”

وإيماناً بمبدأ التشاركية، أجرى المجلس وبتكليف من الحكومة سلسلة من الحوارات الوطنية البثّة التي شملت كافة محافظات المملكة، حيث اتسمت هذه اللقاءات بالشمولية من خلال إشراك مختلف الفئات المجتمعية والفعاليات المحلية

وعقد المجلس الجلسات الحوارية الهادفة والتي شارك فيها أصحاب الرأي والمشورة والاختصاص من مختلف القطاعات على اختلاف آرائهم واتجاهاتهم؛ فالمجلس هو المكان الذي يتم فيه تأسيس الحوار وإشراك كافة الأطراف وبيوت الخبرة والمختصين للوصول إلى آراء توافقية بين أصحاب العلاقة والشركاء حول السياسات والتشريعات بناء على نقاش في المجال الوطني الهادف.

كما أولى المجلس اهتماما خاصا بالطلبة والشباب، من خلال الزيارات الميدانية والحوارات المباشرة، بهدف دمجهم بوعي في عملية صياغة السياسات العامة، إيماناً بدورهم المحوري في بناء المستقبل.

وإيماناً بمبدأ التشاركية، أجرى المجلس وبتكليف من الحكومة سلسلة من الحوارات الوطنية البتاءة التي شملت كافة محافظات المملكة، حيث اتسمت هذه اللقاءات بالشمولية من خلال إشراك مختلف الفئات المجتمعية والفعاليات المحلية. ونهدف من خلال هذا النهج الميداني إلى رصد الاحتياجات بدقة، وتبادل الرؤى حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية والواقع المعاش في تلك المحافظات والتحديات التي تواجههم، بما يضمن صياغة توصيات تعكس تطلعات المواطنين وتساهم في تحقيق تنمية مستدامة.

وفي ختام هذا التقرير، أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى رئيس المجلس، عطفة الأستاذ الدكتور موسى شتيوي، وإلى جميع أعضاء المجلس والخبراء والباحثين، كما أشكر زملائي في المجلس على تفانيهم وإخلاصهم في العمل. نسأل الله أن يوفقنا جميعاً لخدمة الأردن، وأن نواصل مسيرتنا الوطنية في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، وولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبد الله حفظهما الله ورعاهما.

### محمود عبد الله الشعلان

أمين عام المجلس الاقتصادي والاجتماعي

# أبرز إنجازات المجلس خلال عام 2025



4

دراسات



6

اجتماعات لمكتب  
المجلس



4

أوراق سياسية



14

جلسة حوارية ونشاط



4

مذكرات تفاهم



4

اجتماعات دورية  
للمجلس



9

زيارات محلية



3

لقاءات ميدانية للمجتمع المحلي في المحافظات



14

مشاركة ولقاء ضمن الاجتماعات الدولية



3

قوانين



4

استضافات



# الرؤية

تشكيل إطار وطني للحوار وبناء التوافقات بين الشركاء الاجتماعيين، من خلال إشراك ممثلي الهيئات والخبرات المهنية في مراجعة وتقييم التشريعات والسياسات.

# الرسالة

مأسسة إشراك كافة الأطراف وبيوت الخبرة والمختصين للوصول إلى آراء توافقية بين أصحاب العلاقة والشركاء حول السياسات والتشريعات بما يساعد السلطتين التنفيذية والتشريعية على اتخاذ قرارات وسياسات تراعي وجهة نظر الشركاء لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومستدامة.

# القيم

- تبني وإطلاق المبادرات الريادية في التفكير والتحليل ورسم السياسات وآليات تنفيذها.
- ترسيخ تقاليد الحوار وبناء التوافق الاقتصادي والاجتماعي.
- المصداقية والشفافية والمهنية في تناول موضوعات الحوار.
- تعزيز مفهوم الشراكة والتعاون ما بين القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني.
- احترام الرأي الآخر، وفتح المجال للتعبير عنه بحرية وموضوعية.

# رؤساء المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأعضاؤه حسب المجموعات



## أولا : رؤساء المجلس:



عطوفة أ. د. موسى شتيوي  
2022/2/9 - حاليا



معالي د. جواد العناني  
2013/10/25 - 2012/5/26

مُتَّيْن عضوا في مجلس الأعيان  
بتاريخ 2013/10/25



معالي السيد واصف عازر  
2011/10/27 - 2011/6/8

مُتَّيْن عضوا في مجلس الأعيان  
بتاريخ 2011/10/27



معالي السيد عبد الإله الخطيب  
2010/11/25 - 2009/6/2

مُتَّيْن عضوا في مجلس الأعيان  
بتاريخ 2011/11/25



معالي د. محمد الحليقة  
2021/7/1 - 2020/12/26

استقال بتاريخ 2021/7/1



عطوفة د. مصطفى الحمارنه  
2020/12/27 - 2017/2/25

مُتَّيْن عضوا في مجلس الأعيان  
بتاريخ 2020/12/27



معالي د. منذر الشرع  
2017/1/31 - 2014/1/6

## ثانياً: أعضاء المجلس:

### المجموعة الأولى: (الخبراء وممثلو الحكومة)

تتكون المجموعة الأولى من المختصين ممن يمثلون الوزارات والمؤسسات والهيئات الرسمية ذات العلاقة بمهام المجلس، يتم اختيارهم بالتنسيق مع الوزراء المعنيين، وثلاثة أشخاص من ذوي الخبرة والكفاءة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

| الرقم | الاسم                                     | الصفة         |
|-------|-------------------------------------------|---------------|
| 1     | معالي الدكتور رضا شبلي الخوالدة           | رئيس المجموعة |
| 2     | سعادة السيدة منى محمد علي هاكوز           | مقرر          |
| 3     | معالي المهندس باسم خليل السالم            | عضو           |
| 4     | عطوفة الأستاذ الدكتور ظافر يوسف الصرايرة  | عضو           |
| 5     | معالي الدكتور فارس عبد الحافظ بريزات      | عضو           |
| 6     | عطوفة السيدة ختام سالم الشنيكات           | عضو           |
| 7     | عطوفة السيد عبد الفتاح محمد الشلي         | عضو           |
| 8     | عطوفة الدكتور جاد الله الخلايلة           | عضو           |
| 9     | عطوفة الدكتور حيدر محمد عبد الحميد فريجات | عضو           |

### المجموعة الثانية: (ممثلو أصحاب العمل)

تتكون المجموعة الثانية من ممثلين عن أصحاب العمل، ويتم اختيارهم بالتنسيق مع غرفتي التجارة والصناعة ونقابات أصحاب العمل.

| الرقم | الاسم                                | الصفة         |
|-------|--------------------------------------|---------------|
| 1     | سعادة السيدة ريم مضر بدران           | رئيس المجموعة |
| 2     | سعادة السيد فادي عبد الرحمن قطيشات   | مقرر          |
| 3     | معالي السيد حمدي الطباع              | عضو           |
| 4     | سعادة الدكتورة ريم سمير البغدادي     | عضو           |
| 5     | سعادة السيدة ضحى محمد علي عبد الخالق | عضو           |
| 6     | سعادة المهندس فتحي الجغبير           | عضو           |
| 7     | سعادة السيد جمال فخري الرفاعي        | عضو           |
| 8     | سعادة المهندس عمر إبراهيم أبو وشاح   | عضو           |
| 9     | سعادة السيد فادي عزت مرجي            | عضو           |

### المجموعة الثالثة: (ممثلو العمال)

تتكون من ممثلين عن العمال، ويتم اختيارهم بالتنسيق مع الاتحاد العام لنقابات العمال.

| الرقم | الاسم                                  | الصفة         |
|-------|----------------------------------------|---------------|
| 1     | سعادة السيد خالد زاهر الفناطسة         | رئيس المجموعة |
| 2     | سعادة السيدة زينب أحمد محمد المومني    | مقررا         |
| 3     | سعادة السيد خالد الزيود                | عضوا          |
| 4     | سعادة السيد محمد الزعبي                | عضوا          |
| 5     | سعادة السيد سماره عفيف الخطيب          | عضوا          |
| 6     | سعادة السيدة رنا إبراهيم أحمد أبو لوحة | عضوا          |
| 7     | سعادة السيدة بشرى محمد عبدالله سلمان   | عضوا          |
| 8     | سعادة المهندس عبدالله عاصم غوشة        | عضوا          |
| 9     | سعادة المهندس الزراعي علي خلف أبو نقطة | عضوا          |

### المجموعة الرابعة: (ممثلو مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بمهام المجلس)

تتكون من ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بمهام المجلس ويتم اختيارهم بالتنسيق مع الجهات المعنية.

| الرقم | الاسم                                      | الصفة         |
|-------|--------------------------------------------|---------------|
| 1     | سعادة المحامي حسام حسين الخصاونة           | رئيس المجموعة |
| 2     | سعادة السيد عبد الرحيم عبد الكريم الزواهرة | مقررا         |
| 3     | معالي المهندسة مها عبد الرحيم العلي        | عضوا          |
| 4     | عطوفة اللواء المتقاعد عدنان أحمد الرقاد    | عضوا          |
| 5     | عطوفة الأستاذة سمر الحاج حسن               | عضوا          |
| 6     | سعادة السيد مطر محمد خليل أبو رحية         | عضوا          |
| 7     | سعادة الدكتورة حنايا سالم النحاس           | عضوا          |
| 8     | سعادة السيدة إنعام سهيل البريثي            | عضوا          |
| 9     | سعادة الدكتورة إسراء عمر أبو الكشك         | عضوا          |

#### الخامسة: (الأكاديميون، وممثلو الشباب الرواد)

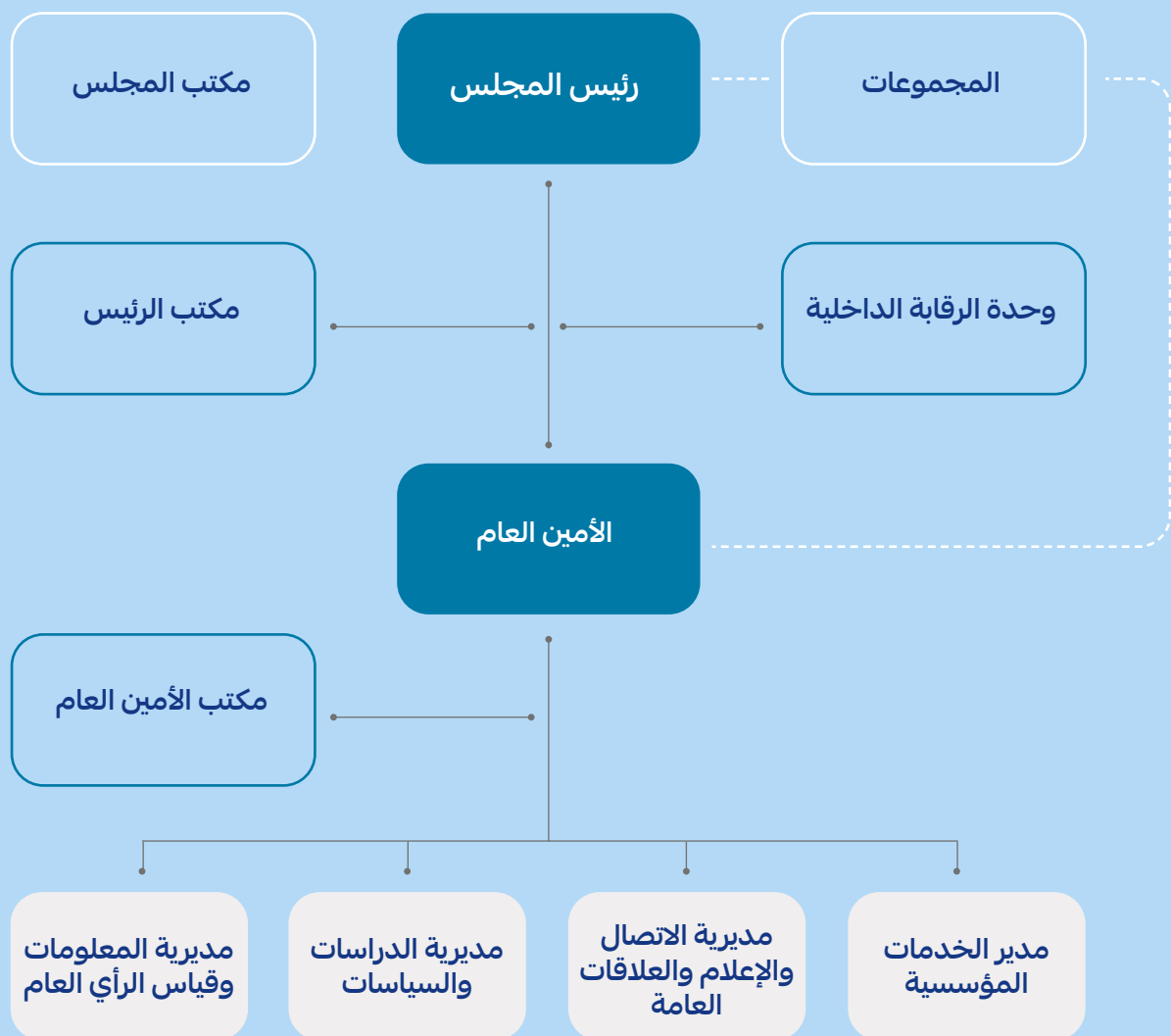
تتكون من ممثلين عن الأكاديميين والشباب الرواد ذوي العلاقة بمهام المجلس ويتم اختيارهم بالتنسيق مع الجهات المعنية.

| الرقم | الاسم                                   | الصفة         |
|-------|-----------------------------------------|---------------|
| 1     | عطوفة الأستاذ الدكتور بشير خليفة الزعبي | رئيس المجموعة |
| 2     | سعادة السيدة سمر محمد عبيدات            | مقررا         |
| 3     | سعادة الأستاذ الدكتور قاسم محمد الحموري | عضوا          |
| 4     | سعادة الدكتور محمد مفلح الحذب           | عضوا          |
| 5     | سعادة الدكتورة نور عبد الوهاب القطاونة  | عضوا          |
| 6     | سعادة الدكتورة صفاء نعمة شويحات         | عضوا          |
| 7     | سعادة السيد راكان عبدالله الرواد        | عضوا          |
| 8     | سعادة المهندسة رنا مروان دبابنة         | عضوا          |
| 9     | سعادة السيد أنس صباحا                   | عضوا          |

ومن الجدير بالذكر أنّ عضوية السيدات والسادة الواردة أسماؤهم أدناه قد انتهت، وذلك وفقا لأحكام المادة ( 21 ) من نظام المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (17) لسنة 2007 وتعديلاته حتى تاريخ 2021/4/25:

| الرقم | الاسم                                    | المجموعة                             |
|-------|------------------------------------------|--------------------------------------|
| 1     | عطوفة الأستاذ الدكتور سليمان علي الفرجات | الأولى/ممثلو الحكومة والخبراء        |
| 2     | عطوفة الدكتور محمد صالح الطراونة         | الأولى/ممثلو الحكومة والخبراء        |
| 3     | عطوفة الدكتور نزار جمال حداد             | الثانية/ ممثلو أصحاب العمل           |
| 4     | سعادة السيد عيد أمجد صويص                | الثانية/ ممثلو أصحاب العمل           |
| 5     | سعادة السيد خليل الحاج توفيق             | الثانية/ ممثلو أصحاب العمل           |
| 6     | سعادة السيد محمد محمود صقر               | الثانية/ ممثلو أصحاب العمل           |
| 7     | سعادة السيد مازن سليمان المعاينة         | الثالثة/ ممثلو العمال                |
| 8     | سعادة المهندس أحمد سمارة الزعبي          | الثالثة/ ممثلو العمال                |
| 9     | معالي الدكتور عاطف محمد عضيبات           | الرابعة/ ممثلو مؤسسات المجتمع المدني |
| 10    | سعادة السيدة منى غياث سختيان             | الرابعة/ ممثلو مؤسسات المجتمع المدني |

## هيكل المجلس التنظيمي





# الفصل الأول:

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي

### 1-1 . نشأة المجلس وأهدافه

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على نظام المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (117) بتاريخ الثالث والعشرين من شهر تشرين الأول سنة 2007، وبأشر المجلس أعماله في السابع من تموز سنة 2009، بوصفه هيئة استشارية وطنية تقدم للحكومة وللشركاء الاجتماعيين والأطراف ذوي العلاقة الاستشارات حول القضايا والسياسات الاقتصادية والاجتماعية. ويحق للمجلس تقديم استشاراته للسلطتين التشريعية والقضائية بموافقة رئيس الوزراء أو من يفوضه،

ويسعى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ضمن مهامه واختصاصاته، إلى تأسيس الحوار الاقتصادي والاجتماعي وتعزيزه كنهج مؤسسي فاعل لصناعة التوافق بين الشركاء الاجتماعيين حول القضايا ذات الأولوية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، والمساهمة في توجيه السياسات والقرارات العامة نحو تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومستدامة. كما يضطلع المجلس بدور داعم في تقييم التشريعات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة والمقترحة، وتقديم المشورة المبنية على التحليل والمعرفة للحكومة وللأطراف ذات العلاقة، وتهيئة الرأي العام حول القضايا والسياسات العامة المزمع اتخاذها، وتعزيز المشاركة المجتمعية الواعية في صنع القرار.





وتتمثل أبرز أهداف المجلس بـ:

- مأسسة الحوار الاقتصادي والاجتماعي كأداة استشارية فاعلة لصناعة التوافق ودعم اتخاذ القرار قبل إقرار التشريعات والسياسات الوطنية.
- تطوير السياسات الاقتصادية والاجتماعية المبنية على الأدلة، بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التنافسية الوطنية.
- تعزيز الشراكات المؤسسية والمشاركة المجتمعية وتوسيع شبكة العلاقات المحلية والدولية، بما يساهم في رفع جودة مخرجات المجلس وتعزيز تأثيرها في مسارات إعداد وإقرار السياسات الوطنية.
- توسيع نطاق عمل المجلس ليشمل الجانب البيئي بالإضافة إلى الجانبين الاقتصادي والاجتماعي بما يعزز من دوره كمؤسسة وطنية شاملة لدعم صانعي القرار.
- تعزيز حوكمة المجلس، وتمكينه من ممارسة سلطاته الفنية والاستشارية بشكل مستقل ومنظم وفق أعلى معايير الشفافية.
- زيادة صلاحيات المجلس لتشمل إصدار تقرير سنوي عن حالة البلاد في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المملكة.
- تعزيز دور المجلس في عملية صنع القرار، من خلال تقديم الرأي والمشورة حول مشاريع القوانين والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.



## 2-1 نظام المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (117) لسنة 2007 وتعديلاته حتى 25/04/2021

### المادة (1)

يسمى هذا النظام (نظام المجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2007)، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

### المادة (6)

أ- يتولى المكتب المهام والصلاحيات التالية:-

1 - رسم السياسة العامة للمجلس وإقرار الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها.

2 - تحديد أولويات المجلس.

3 - الموافقة على مشروع الموازنة السنوية للمجلس لإقراره حسب الأصول.

4 - مناقشة البيانات المالية الختامية والتقارير نصف السنوي عن أعمال المجلس وإقرارهما.

5 - إقرار الهيكل التنظيمي للمجلس.

ب- يجتمع المكتب بدعوة من رئيسه أو أي من نائبيه عند غيابه مرة كل ثلاثة أشهر وكلما دعت الحاجة إلى ذلك، ويكون اجتماعه قانونياً بحضور أغلبية أعضائه على أن يكون الرئيس أو أي من نائبيه من بينهم، ويتخذ قراراته بأغلبية أصوات أعضائه الحاضرين.

### المادة (7)

أ- يعين للمجلس رئيس بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب رئيس الوزراء على أن يقترن القرار بالإرادة الملكية السامية، ويتم تحديد حقوقه المالية بمقتضى قرار تعيينه.

ب- يرتبط الرئيس برئيس الوزراء.

ج- تكون مدة رئاسة المجلس أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة.

### المادة (2)

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:-

المجلس: المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الرئيس : رئيس المجلس.

المكتب : مكتب المجلس.

الأمين العام : أمين عام المجلس.

### المادة (3)

يؤسس في المملكة مجلس يسمى (المجلس الاقتصادي والاجتماعي)، يكون مركزه في مدينة عمان.

### المادة (4)

يقدم المجلس الاستشارة إلى السلطة التنفيذية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ويحق له تقديم الاستشارة في هذين المجالين إلى السلطتين التشريعية والقضائية بموافقة رئيس الوزراء أو من يفوضه.

### المادة (5)

أ- يكون للمجلس مكتب برئاسة الرئيس وعضوية رؤساء المجموعات المنتخبين وفقاً لأحكام

د- يمثل الرئيس المجلس لدى الغير.

#### المادة (8)

أ- يتألف المجلس بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب رئيس الوزراء المستند إلى توصية رئيس المجلس من خمس مجموعات، تضم كل مجموعة تسعة أعضاء وعلى النحو التالي:-

1 - المجموعة الأولى: وتتكون من المختصين ممن يمثلون الوزارات والمؤسسات والهيئات الرسمية ذات العلاقة بمهام المجلس، وأعضاء من ذوي الخبرة والكفاءة في الشؤون الاقتصادية الاجتماعية.

2 - المجموعة الثانية: وتتكون من ممثلين عن أصحاب العمل.

3 - المجموعة الثالثة: وتتكون من ممثلين عن العمال.

4 - المجموعة الرابعة: وتتكون من ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بمهام المجلس.

5 - المجموعة الخامسة: وتتكون من أكاديميين، ومن ممثلين عن الشباب الرواد.

ب- يراعى تمثيل المرأة بما لا يقل عن 30% من أعضاء المجلس.

#### المادة (9)

أ. 1. يشترط في عضو المجلس أن يكون أردنياً وألا يقل عمره عن ثلاثين سنة وأن يكون من ذوي الخبرة والكفاءة والمصداقية.

2. مع ما ورد في البند (1) من هذه الفقرة، فيجوز أن يقل عمر العضو في المجموعة الخامسة عن ثلاثين سنة.

ب. لا يجوز الجمع بين عضوية المجلس وعضوية كل من مجلس الأمة أو مجلس الوزراء وبين العمل قاضياً أو حاكماً إدارياً.

#### المادة (10)

أ- تكون مدة العضوية في المجلس أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة لما لا يزيد على نصف عدد أعضائه وبما يضمن تمثيل المجموعات كافة.

ب- يتم نشر قرار تأليف المجلس في الجريدة الرسمية.

#### المادة (11)

يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية:

أ. اقتراح السياسة العامة لعمل المجلس والخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها.

ب. تقديم الاستشارات وفقاً لأحكام هذا النظام والتعليمات الصادرة بمقتضاه.

ج. تقييم الأوضاع واقتراح السياسات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

#### المادة (12)

أ- تنتخب كل مجموعة بأغلبية أصوات أعضائها رئيساً ومقرراً لها.

ب- ينتخب المجلس من بين رؤساء المجموعات نائبين للرئيس.

## 2-1 نظام المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (117) لسنة 2007 وتعديلاته حتى 25/04/2021

### المادة (13)

وتقديمها إلى الرئيس لعرضها على المكتب لإقرارها.

ج. أي مهام أخرى يكلفه الرئيس أو المجلس بها.

### المادة (16)

أ. يؤلف المجلس اللجان الدائمة التي يراها مناسبة لأداء مهامه من داخل المجلس أو خارجه.

ب. تنتخب كل لجنة في أول اجتماع تعقده رئيسا ومقررا لها.

ج. تحدد الأمور المتعلقة بمهام كل لجنة والعضوية فيها وكيفية اجتماعاتها واتخاذ توصياتها بموجب تعليمات تصدر لهذه الغاية.

د. يؤلف الرئيس من داخل المجلس أو خارجه لجنة مؤقتة أو أكثر لبحث أي أمر معروض على المجلس، على أن تحدد مهامها ومكافآت أعضائها من خارج المجلس وطريقة عملها في قرار تأليفها.

### المادة (17)

يجوز لمجلس الوزراء كما يجوز لأي من المؤسسات الرسمية العامة والمؤسسات العامة طلب الاستشارة من المجلس في السياسات والخطط والتشريعات ومشروعات القوانين ذات العلاقة بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وبالحوار الاجتماعي أو أي مجال ذي علاقة بعمل المجلس.

### المادة (18)

يجوز لأي وزير أو رئيس لجهة ممثلة في المجلس طلب الاستشارة منه في أي موضوع ذي علاقة بمهامه.

يجتمع المجلس مرة على الأقل كل شهرين وكلما دعت الحاجة بدعوة من رئيسه أو أي من نائبيه أو بطلب ما لا يقل عن نصف أعضائه، ويتكون النصاب القانوني لاجتماعاته بحضور أغلبية أعضائه على الأقل على أن يكون من بينهم الرئيس أو أي من نائبيه ويتخذ قراراته بأغلبية أصوات أعضائه الحاضرين.

### المادة (14)

أ. يعين للمجلس أمين عام وفقا لأحكام نظام الخدمة المدنية.

ب. يشارك الأمين العام في اجتماعات المجلس دون أن يكون له حق التصويت على قراراته.

### المادة (15)

يتولى الأمين العام المهام والصلاحيات التالية :

أ. متابعة تطبيق السياسة العامة للمجلس والقرارات الصادرة عنه.

ب. إعداد مشروع الموازنة السنوية ورفعها إلى الرئيس لعرضه على المجلس.

ج. إعداد التقرير نصف السنوي عن أعمال المجلس تمهيدا لمناقشته ورفعها إلى المكتب.

د. الإشراف على الأمور الإدارية والمالية للمجلس وشؤون الموظفين فيه.

هـ. تنظيم محاضر اجتماعات المجلس وحفظ قيوده وسجلاته.

و. إعداد جداول أعمال اجتماعات المجلس واللجان.

ز. إعداد البيانات المالية الختامية للمجلس

## المادة (19)

يقدم المجلس رده بشأن طلب الاستشارة المقدم له خلال تسعين يوما على الأكثر من تاريخ تقديمه وذلك في الظروف العادية، ويجوز تمديد هذه المدة في الحالات التي تستدعي ذلك بما لا يزيد على ستين يوما وذلك وفقا للشروط التي تتضمنها التعليمات الصادرة لهذه الغاية.

## المادة (20)

أ. يتمتع المجلس باستقلال تام في ممارسة أنشطته وله الحق في الوصول إلى جميع المعلومات والدراسات والوثائق المتعلقة بمهامه وأعماله والموضوعات التي يبحثها وفقا للتشريعات النافذة.

ب. للمجلس الاستعانة بالخبراء والمختصين لإجراء الدراسات والبحوث في الأمور التي يحتاج إليها لأداء مهامه.

## المادة (21)

أ- تنتهي العضوية في المجلس في أي من الحالات التالية:-

1 - الاستقالة.

2 - بقرار من المكتب بأغلبية أصوات أعضائه إذا ارتكب العضو أي مخالفة لأحكام هذا النظام والتعليمات الصادرة بموجبه.

3 - بقرار من المكتب بناء على طلب الجهة التي يمثلها العضو المستند إلى تقرير يبين فيه أسباب الطلب ومبرراته، وبعد عرضه على لجنة خاصة يشكلها الرئيس لهذه الغاية.

4 - إذا حكم على العضو بارتكاب جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو بالأخلاق العامة.

5 - إذا تغيب العضو عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية أو أربعة اجتماعات خلال السنة الواحدة دون عذر يقبله المجلس.

6 - إذا استحال على العضو ممارسة مهامه لأي سبب كان.

7 - الوفاة.

ب- إذا فقد أي من أعضاء المكتب أو المجلس عضويته فيه فيتم تعيين بديل له للمدة المتبقية من عضويته وفقا لأحكام هذا النظام.

## المادة (22)

أ. تتكون الموارد المالية للمجلس من الأموال التي تخصص له في الموازنة العامة وما يرد إليه من أموال شريطة موافقة مجلس الوزراء عليها إذا كانت من مصدر غير أردني.

ب. يكون للمجلس حساب خاص تودع فيه جميع الموارد المالية المتأتية إليه بمقتضى أحكام هذا النظام.

## المادة (23)

ملغاة.

## المادة (24)

يصدر المكتب التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا النظام بما في ذلك المتعلقة منها بالشؤون المالية واللوازم والتعليمات اللازمة لتنظيم شؤون أعماله الداخلية وتقديم الاستشارات.

## 1-3 مجموعات المجلس واللجان الدائمة ومكتب المجلس:

### 1-3-1 مجموعات المجلس:

يتكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي من خمس مجموعات متساوية، تضم كل مجموعة تسعة أعضاء، يمثلون الشركاء الاجتماعيين من أطراف الإنتاج الثلاثة (الحكومة، وأصحاب العمل، والعمال)، إضافة إلى مجموعة مؤسسات المجتمع المدني، ومجموعة الأكاديميين والشباب الرواد، ويأتي هذا التكوين بهدف تأسيس الحوار وتعزيز المشاركة في صنع القرار وإبداء الرأي حول جميع القضايا التي تعني المجتمع، ويتم ذلك من خلال اختيارهم لممثليهم لهذه المجموعات.

وتتوزع هذه المجموعات على النحو التالي:

#### المجموعة الثالثة: (ممثلو العمال)

تتكون من ممثلين عن العمال، ويتم اختيارهم بالتنسيق مع الاتحاد العام لنقابات العمال.

#### المجموعة الثانية: (ممثلو أصحاب العمل)

تتكون المجموعة الثانية من ممثلين عن أصحاب العمل، ويتم اختيارهم بالتنسيق مع غرف التجارة والصناعة ونقابات أصحاب العمل.

#### المجموعة الأولى: (ممثلو الحكومة والخبراء)

تتكون المجموعة الأولى من المختصين ممن يمثلون الوزارات والمؤسسات والهيئات الرسمية ذات العلاقة بمهام المجلس، يتم اختيارهم من الوزارات والمؤسسات الرسمية ذات العلاقة بعمل المجلس، ومن ذوي الخبرة والكفاءة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

#### المجموعة الخامسة: (الأكاديميون، وممثلو الشباب الرواد)

تتكون من ممثلين عن الأكاديميين والشباب الرواد ذوي العلاقة بمهام المجلس ويتم اختيارهم بالتنسيق مع الجهات المعنية.

#### المجموعة الرابعة: (ممثلو مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بمهام المجلس)

تتكون من ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بمهام المجلس ويتم اختيارهم بالتنسيق مع الجهات المعنية.

## 1-3-2 اللجان الدائمة للمجلس:

يشكّل المجلس من مجموعاته خمس لجان دائمة، هي: (لجنة السياسات الاقتصادية، ولجنة السياسات الاجتماعية، ولجنة السياسات التعليمية، ولجنة سياسات العمل، ولجنة سياسات البيئة والتغير المناخي)، ويشارك في عضوية كل لجنة ممثلون عن المجموعات الخمس. وتعد هذه اللجان المحرك الرئيس لعمل المجلس، حيث تقوم كل لجنة بالاجتماع واقتراح القضايا والمواضيع ذات الصلة والأولوية المرتبطة بطبيعة مهام المجلس (السياسات الاقتصادية والاجتماعية)، وإعداد التقارير الفنية وأوراق السياسات المبنية على التحليل والدليل العلمي، ليتم رفعها إلى المجلس لإقرارها وفقاً لأحكام نظامه، ومن ثم رفعها إلى دولة رئيس الوزراء.

### 1. لجنة السياسات الاقتصادية:

تقوم لجنة السياسات الاقتصادية باقتراح الدراسات وأوراق السياسات المتصلة بالقضايا والسياسات الاقتصادية، مثل السياسات المالية والنقدية، وتعزيز الصادرات، ومشكلات البطالة والفقر، كما أنها مسؤولة أيضاً عن بحث مشاريع القوانين المتعلقة بالشأن الاقتصادي، وتقديم توصيات وحلول لها.

### 2. لجنة السياسات الاجتماعية:

تقوم لجنة السياسات الاجتماعية باقتراح الدراسات وأوراق السياسات المتصلة بالقضايا الاجتماعية الملحة، مثل التعامل مع التوترات المجتمعية، وشبكات الأمان الأساسية، والشمولية في صنع السياسات، وقضايا العدالة الاجتماعية، وتعزيز الحوار الاجتماعي.

### 3. لجنة السياسات التعليمية:

تقوم لجنة السياسات التعليمية باقتراح الدراسات وأوراق السياسات حول القضايا المتصلة بالشأن التعليمي، والتعليم المهني والتقني، وتطوير الموارد البشرية، وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها. كما تعمل اللجنة على إقامة الصلات بين التعليم، والتدريب المهني والتقني، وسوق العمل المحلي والخارجي.

### 4. لجنة سياسات العمل:

تقوم لجنة سياسات العمل باقتراح الدراسات وأوراق السياسات حول القضايا المتصلة بسوق العمل والتوظيف، بالإضافة إلى تعزيز الحوار الثلاثي بين أطراف الإنتاج (العمال، وأصحاب العمل، والحكومة)، كما تعمل اللجنة أيضاً على تمكين مؤسسات العمل وبناء قدراتها في التفاوض الجماعي، وكذلك دعم تحديث تشريعات العمل الأردني وتطويرها بما يتوافق وحاجة سوق العمل ومعايير العمل الدولية.

### 5. لجنة سياسات البيئة والتغير المناخي:

تقوم لجنة سياسات البيئة والتغير المناخي باقتراح الدراسات وأوراق السياسات حول السياسات المتصلة بقضايا البيئة والزراعة ومواجهة آثار التغير المناخي، وتعزيز التحول نحو الاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة، وتعزيز الوعي المجتمعي بقضايا البيئة والمسؤولية المناخية.

### 1-3-3 مكتب المجلس:

استنادا إلى المادة (12) من نظام المجلس يتشكل مكتب المجلس من رئيس المجلس ورؤساء كل من المجموعات الخمسة الذين يتم انتخابهم بأغلبية أصوات كل مجموعة والأمين العام للمجلس، على أن يكون رئيسا المجموعة الثانية والثالثة نائبين للرئيس. في حين يكون الأمين العام للمجلس مقررا لمكتب المجلس، ويتولى مكتب المجلس رسم السياسة العامة للمجلس وتحديد أولوياته، مع إقرار الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها، بالإضافة إلى الموافقة على مشروع الموازنة السنوية تمهيدا لإقراره حسب الأصول؛ كما يختص بمناقشة البيانات المالية الختامية والتقارير نصف السنوي عن أعمال المجلس وإقرارهما، وإقرار الهيكل التنظيمي للمجلس؛ ويشمل السيدات والسادة التالية أسماؤهم:





عطوفة أ. د. موسى شتيوي  
رئيس المجلس الاقتصادي  
والاجتماعي



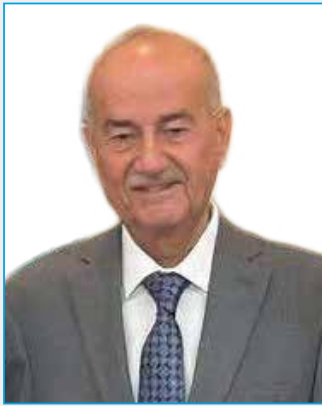
سعادة السيدة ريم مضر بدران  
نائب رئيس المجلس/ رئيس المجموعة  
الثانية: (ممثلو أصحاب العمل).



معالي د. رضا عبد الله الخوالدة  
عضوا/ رئيس المجموعة الأولى:  
(ممثلو الحكومة والخبراء).



عطوفة السيد محمود الشعلان  
أمين عام المجلس الاقتصادي  
والاجتماعي/مقررا



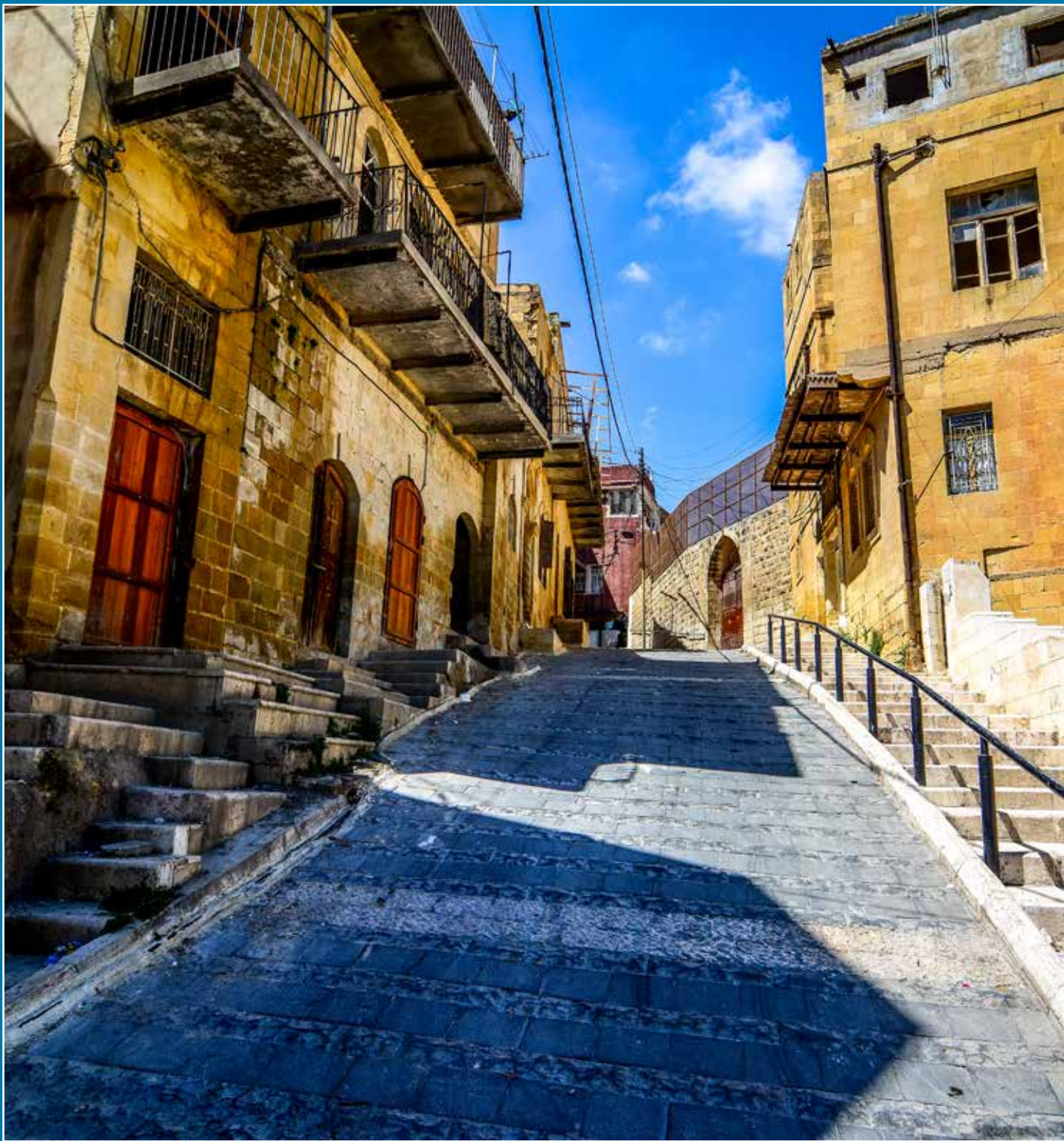
عطوفة أ. د. بشير خليفة الزعبي  
عضوا/ رئيس المجموعة  
الخامسة: (ممثلو الأكاديميين  
والشباب الرواد).



سعادة المحامي حسام الخصاونة  
عضوا/ رئيس المجموعة الرابعة:  
(ممثلو مؤسسات المجتمع المدني).



سعادة السيد خالد زاهر الفناطسة  
نائب رئيس المجلس/ رئيس  
المجموعة الثالثة: (ممثلو العمال).



# الفصل الثاني:

## إنجازات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

واصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال عام 2025 أداء دوره في تقديم الاستشارة إلى السلطة التنفيذية بشأن القضايا الاقتصادية والاجتماعية ذات الأولوية، كما ساهم في تقديم الاستشارة بخصوص بعض التشريعات بناء على طلب من السلطتين التنفيذية والتشريعية. وقد قام المجلس خلال هذا العام بتنفيذ عدد من (النشاطات، واللقاءات، والجلسات الحوارية)، شارك فيها مجموعة من الخبراء، والمختصين، والباحثين في المواضيع التي تمت مناقشتها، وأنجز المجلس عددا من الدراسات وأوراق السياسات التي تم طلبها من الحكومة، أو بمبادرة منه. ويمكن تلخيص أهم إنجازات المجلس لهذا العام فيما يلي:

### 1-2 الدراسات وأوراق السياسات

#### 1-1-2 الدراسات

#### التحديث الاقتصادي للزراعة الأردنية: تحليل للتحديات واستشراف فرص التنمية المستدامة

تهدف هذه الدراسة إلى دعم التنمية المستدامة للقطاع الزراعي الأردني، وتعزيز مرونته وقدرته على مواجهة التحديات واستثمار الفرص المتاحة، بما يساهم في تحقيق الأهداف الوطنية للتنمية الشاملة.

وقدمت الدراسة تحليلا معمقا وموضوعيا لواقع القطاع الزراعي في الأردن، من خلال البناء على الإنجازات المتحققة، وتشخيص التحديات القائمة، وصولا إلى صياغة حزمة من التوصيات العملية القابلة للتنفيذ، بما يعزز مرونة القطاع واستدامته وقدرته على مواجهة التحديات واستثمار الفرص المتاحة. اعتمدت الدراسة منهجية بحثية شاملة جمعت بين الأدوات الكمية والنوعية،



”

تهدف هذه الدراسة إلى دعم التنمية المستدامة للقطاع الزراعي الأردني، وتعزيز مرونته وقدرته على مواجهة التحديات واستثمار الفرص المتاحة، بما يساهم في تحقيق الأهداف الوطنية للتنمية الشاملة

شملت استطلاعات ميدانية لعينة من المستثمرين والخبراء والأكاديميين وصناع القرار والعاملين في القطاع الزراعي، إضافة إلى جلسة حوارية موسعة جمعت ممثلين عن مختلف مكونات القطاع لمناقشة مخرجات الدراسة وتحديد أولويات تنفيذ توصياتها. كما استندت الدراسة إلى مصادر وطنية ودولية موثوقة لتوفير قاعدة علمية راسخة لتحليل واقع القطاع وصياغة توصيات عملية قابلة للتنفيذ.

وقد اعتمدت الدراسة ضمن منهجيتها على الدراسة التحليلية: "الاحتياجات؛ الفرص؛ التحسينات؛ نقاط القوة؛ الاستثناءات"، والرجوع إلى التقارير الوطنية والدولية المنشورة حول واقع الزراعة في المملكة، واستشارة الخبراء والمتخصصين؛ وإجراء مسح ميداني شامل استجاب فيه أكثر من 170 خبيراً من مختلف مكونات القطاع الزراعي.

وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات أبرزها؛ استحداث برنامج وطني للتحوّل الرقمي في الزراعة "الزراعة الذكية"؛ إنشاء وحدة تنسيقية وطنية لتطوير سلاسل القيمة الزراعية والصناعات التحويلية وتحسين كفاءة استخدام المياه عبر الابتكار البحثي. وتطوير التسويق الزراعي، وإنشاء مظلة وطنية موحدة للبحث العلمي في الزراعة، تقوم على شراكة متوازنة بين القطاعين: العام؛ والخاص، وتعزيز التأمين الزراعي عن طريق التكامل بين صندوق المخاطر والتأمين الزراعي الخاص.

### تكامل التعليم الأكاديمي مع سوق العمل: من منظور الدراسات الثنائية

تعكس هذه الدراسة مدى تكامل التعليم الأكاديمي مع سوق العمل من منظور الدراسات الثنائية، والتي تأتي حرصاً وتركيزاً من المجلس على دراسة السياسات الوطنية المتصلة بتطوير التعليم العالي وتقييمها، وتعزيز التكامل بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل. حيث إنّ هذه الدراسة تبذلور مع تضخم أعداد الطلبة في التخصصات الأكاديمية النظرية، وارتفاع معدلات البطالة بين خريجي الجامعات، وضعف المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل الأردني. وتركز الورقة على التجارب والنماذج المحلية والدولية الناجحة في تطبيق الدراسات الثنائية، وتشخيص التحديات التي تحول دون تطبيق هذا النموذج في الأردن، إضافة إلى تقديم توصيات واضحة ومحددة وواسعة التطبيق لتشكل خارطة طريق لتفعيل هذا النموذج وتطويره ضمن منظومة التعليم العالي في الأردن، وبما يتناسب مع واقع الجامعات الأردنية وإمكانياتها.

وقد اعتمدت الورقة على تحليل "سوات" لتقييم نقاط القوة والضعف والفرص المتاحة والتهديدات في نظام التعليم العالي، حيث أظهر مرونة البنية المؤسسية، وانفتاح الجامعات الأردنية على الشراكات الدولية، والطلب المتزايد على المهارات التقنية والمهنية، مبيناً في الوقت ذاته أنه



”

تعكس هذه الدراسة مدى تكامل التعليم الأكاديمي مع سوق العمل من منظور الدراسات الثنائية، والتي تأتي حرصاً وتركيزاً من المجلس على دراسة السياسات الوطنية المتصلة بتطوير التعليم العالي

ثمة تحديات تتمثل في غياب التشريعات المنظمة، وضعف ثقافة التدريب العملي، وغياب الحوافز للاستثمار في التعليم التطبيقي.

وقد تمت الدراسة توصيات تشكل خارطة طريق لاعتماد نموذج الدراسات الثنائية في نظام التعليم العالي، قُسمت إلى ثلاث فئات أساسية، هي قصيرة المدى تشمل خطوات قابلة للتطبيق الفوري، وسريعة الأثر، تهئ البنية الأساسية لتوسيع النموذج، ومتوسطة المدى تتضمن إجراءات تهدف إلى تثبيت التجربة مؤسسياً، وبناء شراكات منتظمة مع القطاعات الإنتاجية، وطويلة المدى تشمل إصلاحات تشريعية وهيكلية، تضمن دمج نموذج الدراسات الثنائية ضمن نظام التعليم العالي بشكل دائم ومستدام.

كما اقترحت الورقة عدداً من التوصيات العملية لتفعيل نموذج الدراسات الثنائية، من بينها تحديث الأطر التشريعية لتشمل هذا النموذج، ومواءمة المناهج مع الإطار الوطني للمؤهلات والمعايير المهنية، وإنشاء منصة رقمية تربط الطلبة بجهات التدريب وتتيح تقييماً مؤسسياً مستمراً، إضافة إلى تأسيس صندوق وطني لدعم الطلبة غير القادرين مالياً على الالتحاق ببرامج التدريب العملي، وتقديم حوافز تشريعية وضريبية للقطاع الخاص لتشجيعه على المشاركة. كما أكدت في توصياتها أهمية تبني نموذج "الدراسات الثنائية" كخيار وطني استراتيجي لمعالجة التحديات المزمنة التي تواجه منظومة التعليم العالي في الأردن، وعلى رأسها ارتفاع معدلات البطالة بين خريجي الجامعات وضعف المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.

### أثر رفع الرسوم الجمركية على تنافسية الصادرات الأردنية-الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الآثار الاقتصادية المحتملة لقرار الإدارة الأمريكية بفرض رسوم جمركية بنسبة 20% على الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة، وتأثير ذلك على تنافسية الصادرات الوطنية، الاستثمار، والنمو الاقتصادي. وقد ركزت هذه الدراسة على العلاقة التجارية بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية، التي تُعد من أهم الشركاء التجاريين للمملكة، حيث بلغت قيمة الصادرات إلى السوق الأمريكي نحو 2.2 مليار دينار في عام 2024، ما يمثل حوالي 25.7% من إجمالي الصادرات الوطنية، فيما تركزت هذه الصادرات في قطاعي الملابس والمنسوجات والمجوهرات بنسبة تجاوزت 85%.

وبحسب نتائج الدراسة، فإن فرض رسوم جمركية جديدة بنسبة 20% من شأنه أن يؤدي إلى تراجع في حجم الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة، خاصة في ظل انخفاض هوامش الربح في بعض القطاعات، واشتداد المنافسة مع دول أخرى تمتلك مزايا الإنتاج منخفض التكلفة ومفروضا عليها رسوم أقل من الأردن. وقدّرت الدراسة احتمال تراجع



”

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الآثار الاقتصادية المحتملة لقرار الإدارة الأمريكية بفرض رسوم جمركية بنسبة 20% على الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة، وتأثير ذلك على تنافسية الصادرات الوطنية، الاستثمار، والنمو الاقتصادي

الناتج المحلي الإجمالي بنسبة قد تتراوح بين 0.2% و0.5%، إذا استمرت هذه الرسوم بنسبة 10% على المدى المتوسط، الأمر الذي سينعكس سلباً على معدلات النمو، وعجز الميزانية، وميزان المدفوعات، والاستثمار الأجنبي المباشر.

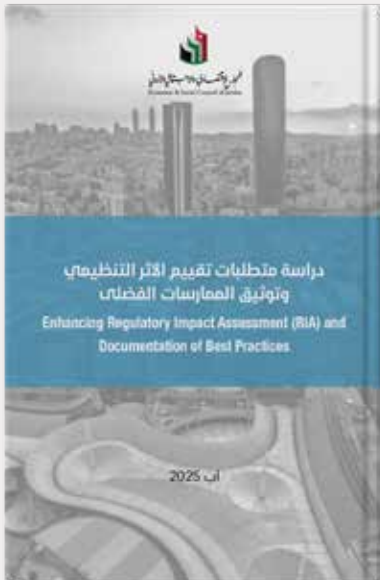
كما سلّطت الدراسة الضوء على وجود فرص استراتيجية لتعزيز صادرات الأردن نحو أسواق بديلة، وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي والدول الإفريقية، حيث إن الفرص التصديرية غير المستغلة للأردن في الاتحاد الأوروبي تتجاوز 600 مليون دولار حتى عام 2029، خاصة في قطاعات الملابس والكيماويات والأسمدة. وبينت الدراسة أن التبادل التجاري مع الدول الإفريقية ما يزال يستحوذ على أقل من 1% من إجمالي الصادرات الوطنية، ما يتطلب فتح خطوط شحن مباشرة لتقليل التكاليف اللوجستية والتفاوض على اتفاقيات تجارة تفضيلية جديدة.

وأوصت الدراسة بتوجيه القطاع الصناعي الأردني لاستغلال الفرص التصديرية غير المستغلة في دول الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى استهداف المستثمرين في قطاع الملابس والمنسوجات في عدد من الدول الآسيوية مثل الصين، وفيتنام، وبنغلادش، والهند، وغيرها من الدول التي تم فرض رسوم جمركية عليها أعلى من تلك المفروضة على الأردن، وتعريفهم بفرص الاستثمار الواعدة في قطاع الملابس الأردني، وتسهيل الضوء على الامتيازات التنافسية التي يوفرها الأردن لهذا القطاع.

## دراسة حول "تعزيز تقييم الأثر التنظيمي من خلال رسم خرائط البيانات ونشر أفضل الممارسات وإشراك أصحاب المصلحة في الأردن". RIA 28/10/2025

تهدف هذه الدراسة والتي أعدها المجلس وبالتعاون مع وكالة التعاون الألماني (GIZ) دراسة بعنوان "تعزيز تقييم الأثر التنظيمي من خلال رسم خرائط البيانات ونشر أفضل الممارسات وإشراك أصحاب المصلحة في الأردن RIA " إلى إجراء تقييمات فعالة للبيانات والمعلومات المتوافرة بالمؤسسات، ومدى جاهزيتها لقياس الأثر التنظيمي والسياسي، وتحديد الفجوات والخطوات المطلوبة لتحقيق هذا الهدف. وتأتي هذه الدراسة انسجاماً مع التوجهات الحكومية في إطار التحديث الإداري للقطاع العام من خلال تجويد التشريعات والسياسات العامة، لتكون داعمة لجهود الحكومة الهادفة إلى ترسيخ ممارسات الحوكمة وتحقيق الإصلاح الإداري والإجرائي الشامل، وترجمة لتوجيهات صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، وسمو ولي العهد الأمير الحسين بن عبد الله الثاني.

وقد ركزت الدراسة على تحليل منظومة إدارة البيانات الوطنية من حيث الجمع والتحليل والاستخدام وتحديد فرص تطويرها من خلال المقارنة مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية، وبناء القدرات المؤسسية في



”

تهدف هذه الدراسة  
والتي أعدها المجلس  
وبالتعاون مع وكالة  
التعاون الألماني (GIZ)  
دراسة بعنوان "تعزيز  
تقييم الأثر التنظيمي  
من خلال رسم خرائط  
البيانات ونشر أفضل  
الممارسات وإشراك  
أصحاب المصلحة في  
الأردن RIA "

مؤسسات القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني من خلال إجراء دراسة مسحية على عدد من هذه المؤسسات (31 مستجيبة من أصل 52) لقياس مدى جاهزيتها لإجراء دراسات تقييم الأثر، تتضمن مخرجات الدراسة أربع وثائق رئيسية هي: تقرير مشاركة الشركاء، وتقرير جرد البيانات، وتقييم الجودة، وتقرير المقارنة المعيارية مع الممارسات الدولية الفضلى والتقرير النهائي.

وتضمنت الدراسة أربعة أجزاء، ركز الجزء الأول منها على نتائج الشركاء من الجهات ذات العلاقة، وركز الجزء الثاني، على قياس آليات جمع البيانات وتخزينها وجودتها، وقدم الجزء الثالث من التقرير تحليلاً مقارناً للممارسات المؤسسية المتعلقة بطرق جمع البيانات ومصادرها المتنوعة، إضافة إلى مجالات تصنيفها وتخزينها وضمان جودتها، تناول الجزء الرابع خارطة طريق متكاملة تتضمن ملخص النتائج والتوصيات الاستراتيجية التي هدفت إلى إرساء بيئة مؤسسية مستدامة تربط بين حوكمة البيانات والتحول الرقمي، وتعزيز قدرات التحليل المؤسسي.

وقد أوصت الدراسة بتعزيز ثقافة جودة البيانات، وتعزيز التكامل بين الأنظمة والتطبيقات داخل المؤسسة لتحقيق كفاءة جمع البيانات، وتعزيز عمليات تدقيق البيانات ومراجعتها وتبادل الخبرات بين المؤسسات. كما أوصت تعزيز التعاون مع مصادر البيانات الرسمية مثل دائرة الإحصاءات العامة، وتشجيع المؤسسات على اعتماد أدوات ذكاء الأعمال وتحليل البيانات التنبؤي لتعزيز فاعلية صنع القرار، كذلك التأكيد من تحديث أنظمة النسخ الاحتياطي والحماية بشكل دوري. ودعت إلى تعزيز استخدام المنصات الرقمية وأدوات التفاعل الإلكتروني لتوسيع نطاق المشاركة والوصول إلى مختلف الفئات المعنية.

”

قام المجلس خلال هذا العام  
بتنفيذ عدد من (النشاطات،  
واللقاءات، والجلسات الحوارية)،  
شارك فيها مجموعة من الخبراء،  
والمختصين، والباحثين

### استدامة التمويل لعلاج مرض السرطان في الأردن

تهدف ورقة السياسات هذه والتي أعدها المجلس بالتعاون مع مؤسسة الحسين للسرطان إلى تقديم حلول وبدائل عملية للوصول إلى تمويل مستدام لعلاج مرضى السرطان في المملكة، في ظل ارتفاع معدلات الإصابة وما يترتب على ذلك من تحديات صحية واقتصادية. تشير البيانات إلى تسجيل أكثر من 10000 حالة جديدة سنوياً، مع توقع زيادة العدد إلى نحو 17000 حالة بحلول عام 2030. وتعالج هذه الحالات عبر ثلاث جهات رئيسية هي مركز الحسين للسرطان والمستشفيات الحكومية والعسكرية والقطاع الخاص. ورغم الجهود المبذولة، يواجه المرضى تحديات كبيرة في الحصول على علاج شامل ومتساوٍ بسبب ارتفاع التكاليف وعدم شمول بعض الأدوية ضمن مظلة التأمين الصحي.



وقد قدمت الورقة مجموعة من المقترحات العملية لتمويل مستدام، منها: تعزيز نظام التأمين التكافلي الاجتماعي، إنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص، إصدار سندات اجتماعية مخصصة لعلاج السرطان، تأسيس صندوق وقف، تفعيل مبادرات "تبرع بالتوفير"، وتطوير تطبيقات رقمية للتبرع الجماعي. كما أوصت بالاستثمار في البحث العلمي، ودعم منظمات المجتمع المدني، وتوسيع نطاق السياحة العلاجية في الأردن. وأكدت الورقة على أن ضمان استدامة تمويل علاج مرضى السرطان يتطلب تضافر الجهود الحكومية والمجتمعية والخاصة، ضمن إطار تشاركي شامل، يعزز العدالة الصحية ويضمن الرعاية الفعالة. وترى أن الاستثمار في هذا المجال لا يقل أهمية عن الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية الأخرى، إذ يساهم في تحسين جودة الحياة ورفع نسب النجاة.

### مشروع قانون التعاون لعام 2025

تهدف ورقة السياسات هذه والتي أعدها المجلس بالتعاون مع المؤسسة التعاونية الأردنية إلى تحسين مشروع قانون التعاون لعام 2025 من خلال تحليل بنوده واقتراح توصيات عملية لتجويد محتواه. واستندت الورقة إلى حوار مفتوح شارك فيه خبراء ومختصون والجهات ذات العلاقة لتحديد نقاط القوة ومواطن التحسين في القانون، مع الاستفادة من دراسة المجلس السابقة لعام 2024 حول دور الجمعيات التعاونية في تمكين المرأة اقتصادياً في الأردن. وتضمنت الورقة توصيات عملية تهدف إلى تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي للجمعيات التعاونية، وتسهيل آليات عملها، ودعم دورها في التنمية الاقتصادية المحلية



وتمكن شرائح المجتمع المختلفة، إضافة إلى تحقيق حوكمة رشيدة وتطوير البيئة القانونية النازمة للعمل التعاوني في الأردن؛ أبرزها: تغيير اسم القانون إلى "قانون التعاونيات" ليتماشى مع التشريعات العربية المقارنة، وتعديل تسمية "الجمعية التعاونية" إلى "التعاونية" لإضفاء الشمولية. كما أوصت بأن يكون رئيس مجلس إدارة المؤسسة التعاونية شخصية ذات صلة مباشرة بالتعاونيات، وليس بالضرورة وزير الزراعة.

كما دعت الورقة إلى تعديل تشكيل مجلس إدارة المؤسسة ليضم ممثلين من الإدارة العليا في الوزارات المعنية، مع مراعاة التمثيل الجغرافي وإعادة النظر في آلية اتخاذ القرار بمنح الرئيس صوتاً مرجحاً عند تساوي الأصوات. كما اقترحت تحديد حالات إنهاء عضوية ممثلي القطاع التعاوني بنص قانوني واضح، وتوسيع صلاحيات المجلس لتشمل إبرام العقود والاتفاقيات. وأوصت الورقة أيضاً بتعديل المادة 13 لتحديد شروط تأسيس التعاونيات والاتحادات والاتحاد العام، مع إحالة التفاصيل الإجرائية إلى نظام خاص. كما طالبت بفرض رقابة على أموال التعاونيات الأجنبية، وإعادة النظر في مواد الشطب والعقوبات، بإضافة خيار الحبس أو الغرامة أو كليهما لضمان الالتزام.

## قانون الجمعيات لعام 2025

قام المجلس وبناء على تكليف من الحكومة ببيان الرأي حول التعديلات المقترحة من قبل وزارة التنمية الاجتماعية على بنود قانون الجمعيات رقم (51) لسنة 2008 ومواده ومسودته بهدف تجويد صياغته وتحسينها، وقد تم عقد جلسات نقاشية داخلية في المجلس ضمت لجنة السياسات الاجتماعية ومجموعة ممثلي مؤسسات المجتمع المدني في المجلس، والقيام بجلسة حوارية موسعة ضمت الجهات المعنية ذات العلاقة وخبراء ومتخصصين وقانونيين لمراجعة مواد القانون، وخلص المجلس إلى مصفوفة من المقترحات والتوصيات التي تسعى إلى تجويد مواد القانون، حيث تبين وجود تداخلات مع كل من قانون التعاونيات ومع قانون الشركات وغيرها من التشريعات، كما أنّ إجراءات تنظيم الجمعيات والرقابة عليها موزع على عدة جهات بالرغم من أنّ الجهات الأساسية ممثلة في مجلس إدارة سجل الجمعيات؛ وبناء على ذلك أوصى المجلس بمعالجة هذا التداخل والتقاطع مع التشريعات المختلفة لتحقيق الغاية المرجوة من تحسين مواد هذا القانون من خلال توسيع المراجعة للقانون بكافة بنوده ومواده، وتم رفعها إلى وزارة التنمية الاجتماعية حيث مقر إدارة سجل الجمعيات.

## العنف في الجامعات الأردنية

تهدف ورقة السياسات هذه إلى تقديم تحليل معمق وموضوعي لجذور ظاهرة العنف الجامعي وأسبابها، واقتراح توصيات فاعلة لمعالجتها. اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إعداد هذه الورقة على المنهج الوصفي التحليلي لما يتيح من وصف دقيق للواقع القائم وتحليل معمق للعوامل المؤثرة فيه وسياقاته المختلفة. كما تم عقد سلسلة من الجلسات الحوارية المركزة باعتبارها أداة بحث نوعي، هدفت إلى رصد أنماط العنف الجامعي وتشخيص أسبابه المباشرة وغير المباشرة وتحليل أبعاده الاجتماعية والتنظيمية. وشارك في هذه الجلسات قيادات جامعية وعمداء شؤون الطلبة وممثلو اتحادات الطلبة إضافة إلى ممثلين عن الأجهزة ذات العلاقة، الأمر الذي أتاح بناء فهم تفاعلي قائم على الخبرة العملية والمعرفة المؤسسية. كما استندت الورقة إلى مراجعة تحليلية منهجية للاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة والدراسات والأبحاث السابقة التي تناولت ظاهرة العنف الجامعي على المستويين المحلي والإقليمي.

وقدمت الدراسة مجموعة من الأسباب التي تعدّ المحركات رئيسية لظاهرة العنف الجامعي، ومنها غياب الوعي السياسي بين الطلبة وغياب الثقافة ونقص الهوية الجامعية، إلى جانب غياب أساليب الحوار الفعالة وعدم تقبل الرأي الآخر. ناهيك عن نقص الانتماء المؤسسي الجامعي بين الطلبة إضافة لعدم انخراطهم في الأحزاب السياسية، الأمر الذي يحول دون تكوين مساحات نقاش ناضجة داخل الحرم الجامعي.

وفي جانب الحلول والتوصيات؛ أوصت الدراسة بتعزيز التوعية السياسية داخل الجامعات، وتحديث الخطط الأكاديمية، إضافة إلى ضرورة أن تكون المبادرات الجامعية المقدمة للطلبة هادفة وتخدم بناء السلوك الجامعي السليم. وإعادة النظر في الثقافة الجامعية المتعلقة بحل الخلافات المبنية على الإصلاح وليس العقاب بذاته. إضافة إلى التوصية بإنشاء مساحات آمنة للحوار تسمح للطلبة بالتعبير عن آرائهم، إلى جانب تشكيل لجان إرشاد بالتعاون مع متخصصين لمعالجة الخلافات. وضرورة تشديد العقوبات على المخالفين، وتوحيد أنظمة العقوبات في الجامعات الأردنية، إضافة إلى استحداث شرطة جامعية مختصة بالأمن داخل الحرم الجامعي، تدمج فيها كوادر نسائية وتمنح صفة الضابطة العدلية.



## 2-2 النشاطات واللقاءات والجلسات الحوارية

يولي المجلس اهتماما بالغاً بتنفيذ أنشطة متكاملة تهدف إلى تعزيز السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ودعم التنمية المستدامة، وتعزيز المشاركة المجتمعية على المستويين المحلي والدولي. تعمل هذه الأنشطة على تعزيز الحوار ومأسسته وتوثيق التعاون مع الجهات الرسمية، والمؤسسات الأكاديمية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. كما تركز على دعم البحث العلمي وربطه بالاحتياجات الوطنية، وتطوير مهارات الشباب، وتعزيز البيئة الرقمية، والحماية الاجتماعية، وتمكين المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، بما يضمن فعالية السياسات واستدامتها. تمثل هذه الأنشطة جسراً لتحقيق التنسيق بين مختلف الأطراف، وخلق حلول عملية للتحديات التنموية، وتوفير بيانات ومعرفة موثوقة لدعم اتخاذ القرار.

### 1-2-2 اجتماعات المجلس الدورية

#### 1. اجتماع المجلس الدوري الثالث 2025/2/27

عقد المجلس اجتماعه الدوري الثالث، حيث أقر تنظيمًا إداريًا جديدًا يهدف إلى تطوير العمل المؤسسي وتعزيز كفاءته في التعامل مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك انسجامًا مع الأسباب الموجبة لتعديل نظام المجلس، والتي ركزت على توسيع نطاق عمله ليشمل الجوانب البيئية إلى جانب الاقتصادية والاجتماعية، بما يعزز دوره كمؤسسة وطنية شاملة لدعم صانعي القرار.



”

التأكيد على أهمية  
توظيف التقنيات  
الحديثة، بما في ذلك  
الذكاء الاصطناعي،  
لتحسين جودة التحليل  
ورصد أثر السياسات  
العامة، بما يعزز من  
قدرة المجلس على  
تقديم الرأي والمشورة  
حول مشاريع القوانين  
والسياسات

وتناول الاجتماع إعادة هيكلة الوحدات التنظيمية بما يضمن وضوح الاختصاصات وتحديد الأدوار بدقة، وبما ينسجم مع توجهات تعزيز حوكمة المجلس وتمكينه من ممارسة صلاحياته الفنية والاستشارية بشكل مستقل ومنظم وفق أعلى معايير الشفافية، الأمر الذي يسهم في تعزيز التكامل بين مختلف الأقسام ورفع كفاءة الأداء المؤسسي. كما شمل التنظيم استحداث وحدات متخصصة تعنى بجمع البيانات وتحليلها وقياس الرأي العام، بما يدعم توجه زيادة صلاحيات المجلس، لا سيما في إعداد التقارير السنوية الشاملة حول حالة البلاد في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويوفر قاعدة معلومات دقيقة تسهم في دعم صانع القرار.

وفي هذا السياق، تم التأكيد على أهمية توظيف التقنيات الحديثة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، لتحسين جودة التحليل ورصد أثر السياسات العامة، بما يعزز من قدرة المجلس على تقديم الرأي والمشورة حول مشاريع القوانين والسياسات، ويفعل دوره في عملية صنع القرار. كما ناقش الاجتماع أولويات العمل للمرحلة المقبلة، خاصة في مجال إعداد الدراسات وأوراق السياسات، بما ينسجم مع الدور المعزز للمجلس في دعم السياسات الوطنية وتقديم توصيات قائمة على الأدلة. ويهدف هذا النشاط إلى رفع كفاءة الأداء المؤسسي، وتعزيز دور المجلس في دعم السياسات الوطنية، وتفعيل مضامين التعديلات الجديدة للنظام، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة.

## 2. اجتماع المجلس الدوري الرابع 2025/5/13

عقد المجلس اجتماعه الدوري الرابع في مركز الأمير الحسين بن عبد الله الثاني الثقافي في مدينة معان، حيث ناقش جملة من القضايا التنظيمية والفنية المدرجة على جدول أعماله، وفي مقدمتها الخطة التنفيذية للمجلس لعام 2025، وذلك في إطار سعيه المستمر لتعزيز كفاءته المؤسسية وتفعيل دوره في دعم السياسات الوطنية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.





تناول الاجتماع سير العمل في تقرير حالة البلاد لعام 2024، الذي يركز على سوق العمل الأردني ويرتبط برؤية التحديث الاقتصادي، حيث أُشير إلى التقدم المحرز في إعداده، مع التأكيد على أهمية استكماله ضمن الإطار الزمني المحدد

واستعرض المجلس خلال الاجتماع ما تم إنجازه من الخطة التنفيذية، حيث تبين أن جزءاً كبيراً منها قد أُنجز، فيما لا تزال بعض المحاور قيد التنفيذ أو في مراحلها التحضيرية، إلى جانب مناقشة أبرز مخرجات اللجان المتخصصة، والتي شملت إعداد أوراق سياسات ودراسات نوعية في مجالات التعليم والعمل والسياسات الاجتماعية، بما يعكس تكامل الجهود الفنية للمجلس في معالجة القضايا ذات الأولوية. كما أقر المجلس الاستمرار في استكمال الإجراءات اللازمة لتنفيذ ما ورد في الخطة، وتعزيز الحوارات الوطنية المرتبطة بها.

وفي سياق تعزيز التمثيل المؤسسي، اطلع المجلس على تعيين عدد من الأعضاء الجدد في بعض المجموعات، بعد صدور الموافقات الرسمية اللازمة، حيث رحب بهم الأعضاء مؤكدين أهمية دورهم في إثراء أعمال المجلس وتوسيع قاعدة المشاركة في مناقشة القضايا الوطنية.

كما تناول الاجتماع سير العمل في تقرير حالة البلاد لعام 2024، الذي يركز على سوق العمل الأردني ويرتبط برؤية التحديث الاقتصادي، حيث أُشير إلى التقدم المحرز في إعداده، مع التأكيد على أهمية استكماله ضمن الإطار الزمني المحدد، وإتاحة الفرصة لأعضاء المجلس للاطلاع عليه وإبداء ملاحظاتهم. وفي السياق ذاته، تم التأكيد على المضي قدماً في إعداد تقرير حالة البلاد لعام 2025، بما ينسجم مع دور المجلس في متابعة وتقييم الخطط الوطنية.

واختتم الاجتماع بالاتفاق على عقد الاجتماع الدوري الخامس في محافظة عجلون خلال النصف الثاني من شهر تموز لعام 2025، تأكيداً على نهج المجلس في عقد اجتماعاته الدورية في مختلف محافظات المملكة، بما يعزز التواصل مع مختلف القطاعات والمجتمعات المحلية، ويدعم انفتاحه على القضايا الوطنية بمختلف أبعادها.

### 3. اجتماع المجلس الدوري الخامس 2025/8/7

عقد المجلس اجتماعه الدوري الخامس في جامعة عجلون الوطنية في محافظة عجلون، حيث واصل مناقشة مستجدات عمله المؤسسي وبرامجه التنفيذية، في إطار حرصه على تعزيز دوره الاستشاري وتطوير أدائه بما ينسجم مع أولويات المرحلة الوطنية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

واستهل المجلس أعماله بإقرار محضر الاجتماع الرابع، مؤكداً أهمية البناء على مخرجات الاجتماعات السابقة وتعزيز استمرارية العمل المؤسسي. كما استعرض أبرز المستجدات على الخطة التنفيذية لعام 2025، حيث تبين أن العمل يسير وفق المسار المخطط له، مع إنجاز جزء كبير من الأنشطة، فيما لا تزال بعض المحاور قيد التنفيذ أو في مراحلها التحضيرية. وتناول المجلس في هذا السياق مجموعة من الدراسات وأوراق السياسات التي أنجزها أو يعمل عليها، والتي عالجت قضايا محورية مثل مواءمة التعليم مع سوق العمل، وتنافسية الصادرات الأردنية، وتعزيز تقييم الأثر التنظيمي، إضافة إلى تمكين المرأة العاملة في القطاع الزراعي، إلى جانب تنظيم جلسات حوارية مع جهات رسمية وتشريعية، وتوقيع مذكرات تفاهم مع مؤسسات أكاديمية وتنظيمية، بما يعزز الشراكات الوطنية ويدعم عملية صنع القرار المبني على الأدلة.



”

بحث المجلس موازنة  
العام 2026، حيث تم  
التأكيد على مواءمتها  
مع السقوف المحددة  
من الجهات المختصة،  
وعلى أهمية استحداث  
وحدات تنظيمية  
متخصصة في مجال  
المعلومات وقياس  
الرأي العام، بما يدعم  
تطوير أدوات التحليل  
واتخاذ القرار

وفيما يتعلق بتقرير حالة البلاد، اطلع المجلس على سير العمل في تقرير عام 2024، والذي يركز على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وسوق العمل، حيث تم التأكيد على التقدم المحرز في إعداداته، مع التوجه لعقد ورش عمل متخصصة لمناقشة مخرجاته. كما جرى التأكيد على المضي قدما في إعداد تقرير حالة البلاد لعام 2025، بما يعزز دور المجلس في متابعة وتقييم السياسات والبرامج الوطنية.

كما ناقش المجلس الموقف المالي لموازنته حتى منتصف عام 2025، حيث تم استعراض الاحتياجات المالية وأولويات الإنفاق، بما في ذلك إجراء المناقشات بين البنود وفق الأصول، إلى جانب التوجه نحو ترشيد استهلاك الطاقة من خلال تركيب أنظمة الطاقة الشمسية، وتحسين البنية التحتية للمجلس بما يضمن استدامة عمله وكفاءته التشغيلية.

وبحث المجلس موازنة العام 2026، حيث تم التأكيد على مواءمتها مع السقوف المحددة من الجهات المختصة، وعلى أهمية استحداث وحدات تنظيمية متخصصة في مجال المعلومات وقياس الرأي العام، بما يدعم تطوير أدوات التحليل واتخاذ القرار. كما تم التطرق إلى تطوير نماذج عمل مبتكرة، وتعزيز الشراكات، وإعادة النظر في تشكيل اللجان بما يواكب التوجهات الجديدة للمجلس.

واختتم الاجتماع بالاتفاق على عقد الاجتماع الدوري السادس في محافظة مادبا خلال شهر تشرين الثاني من عام 2025، تأكيدا على نهج المجلس في عقد اجتماعاته الدورية في مختلف محافظات المملكة، وتعزيز تواصله مع مختلف القطاعات على المستوى الوطني.

#### 4. اجتماع المجلس الدوري السادس 2025/11/12

عقد المجلس اجتماعه الدوري السادس في الجامعة الألمانية الأردنية في محافظة مأدبا، حيث واصل متابعة تنفيذ برامجه وخطته الاستراتيجية، وبحث مجموعة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية، في إطار جهوده المستمرة لتعزيز دوره في دعم عملية صنع القرار وتطوير السياسات العامة على أسس علمية وتشاركية.

واستهل المجلس أعماله بالمصادقة على جدول أعمال الاجتماع، وإقرار محضر الاجتماع الخامس، مؤكدا أهمية البناء على مخرجات الاجتماعات السابقة. كما استعرض أبرز المستجدات على الخطة التنفيذية لعام 2025، حيث أشار إلى أن العمل يسير بوتيرة متقدمة، وأن نسبة الإنجاز تجاوزت التوقعات، فيما لا تزال بعض المحاور قيد التنفيذ أو في مراحلها التحضيرية، الأمر الذي يعكس فاعلية اللجان الفنية وتكامل جهودها في إعداد الدراسات وأوراق السياسات.

وفيما يتعلق بتقرير حالة البلاد، اطلع المجلس على المراحل النهائية لإعداد تقرير عام 2024، والذي يتناول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وسوق العمل في الأردن، مع إضافة محاور تحليلية تتعلق بسياسات العمل، حيث تم التأكيد على قرب إطلاقه، إلى جانب الاستمرار في إعداد تقرير عام 2025، بما يعزز دور المجلس في التقييم والمتابعة المستمرة للسياسات الوطنية.

كما ناقش المجلس عددا من الدراسات النوعية التي تعكس أولوياته الاستراتيجية، وفي مقدمتها دراسة تعزيز تقييم الأثر التنظيمي، التي تم إطلاقها بالتعاون مع شركاء دوليين، وأسهمت مخرجاتها في دعم خطط تطوير القطاع العام. إضافة إلى دراسة التحول الرقمي ومهن المستقبل بالتعاون مع وزارة العمل، والتي تهدف إلى استشراف التحولات في سوق العمل وتعزيز جاهزية القطاعات المختلفة لمتطلبات الاقتصاد الرقمي. وكذلك دراسة التحديث الاقتصادي للقطاع الزراعي، التي تناولت التحديات والفرص المرتبطة بتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الأمن الغذائي، إلى جانب دراسة واقع البطالة في محافظة معان وباديتها، التي يجري العمل على إعدادها من خلال منهجية تشاركية تعتمد على الحوارات الميدانية مع مختلف الجهات المعنية.

وفي الجانب التشريعي، ناقش المجلس مسودة قانون الجمعيات، حيث تم تنظيم جلسات حوارية متخصصة بمشاركة الجهات المعنية والخبراء، بهدف تجويد مشروع القانون وتعزيز البيئة التشريعية الناعمة لعمل مؤسسات المجتمع المدني، وصولا إلى صياغة توصيات عملية تم رفعها إلى الجهات المختصة.



”

فيما يتعلق بتقرير حالة البلاد، اطلع المجلس على المراحل النهائية لإعداد تقرير عام 2024، والذي يتناول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وسوق العمل في الأردن، مع إضافة محاور تحليلية تتعلق بسياسات العمل، حيث تم التأكيد على قرب إطلاقه، إلى جانب الاستمرار في إعداد تقرير عام 2025،

كما بحث المجلس قضايا مجتمعية ذات أولوية، من أبرزها ظاهرة العنف والمشاجرات الجامعية، حيث تم التأكيد على أهمية مواصلة الحوار مع مختلف الأطراف المعنية، وإعداد ورقة سياسات تتضمن حلولاً عملية تساهم في تعزيز بيئة جامعية آمنة.

واطلع المجلس على مخرجات مشاركة وفده في اجتماعات اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية، والتي عُقدت في الجزائر، حيث تم التأكيد على أهمية تعزيز العمل العربي المشترك وتطوير آليات التعاون بين المجالس العربية، بما يساهم في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية المشتركة.

وفي إطار تطوير العمل المؤسسي، أقر المجلس إعادة تشكيل لجانه الدائمة، بما يشمل استحداث لجنة متخصصة في السياسات الرقمية والتكنولوجيا، إلى جانب اللجان القائمة، وذلك بهدف مواكبة التحولات الرقمية وتعزيز قدراته التحليلية في هذا المجال، وتحقيق مزيد من التخصص والتكامل في أعماله.

واختتم الاجتماع بالاتفاق على عقد الاجتماع الدوري السابع في محافظة الكرك خلال شهر كانون الثاني من عام 2026، تأكيداً على استمرار نهج المجلس في عقد اجتماعاته الدورية في مختلف محافظات المملكة، وتعزيز انفتاحه على القضايا الوطنية في مختلف مناطقها.



### 1. جلسة حوارية بعنوان مسح فرص العمل المستحدثة في المملكة 23/1/2025



عقد المجلس جلسة حوارية موسعة بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة بهدف استعراض منهجية مسح فرص العمل المستحدثة والعمل على تطويرها بما يعزز دقة البيانات المرتبطة بسوق العمل الأردني. وقد ركزت الجلسة على أهمية بناء قواعد بيانات دقيقة وشاملة تعكس واقع التشغيل بشكل واضح، وتسهم في تحديد الاتجاهات المستقبلية للوظائف في مختلف القطاعات. كما تناولت سبل تحسين أدوات جمع البيانات وتحديث آليات التحليل بما ينسجم مع المعايير الحديثة ويضمن نتائج أكثر موثوقية. وسعت الجلسة إلى تعزيز التنسيق بين المؤسسات المعنية لضمان تكامل الجهود وتوحيد المرجعيات الإحصائية. كما تم التأكيد على دور هذه البيانات في دعم صنع القرار وتمكينهم من وضع سياسات فعالة تستجيب لمتطلبات المرحلة. ويهدف هذا النشاط إلى تحسين كفاءة سوق العمل وتعزيز فرص التشغيل من خلال تخطيط مبني على معلومات دقيقة ومحدثة.

### 2. جلسة نقاشية حول العمل اللائق 2025/1/29



نظمت لجنة سياسات العمل في المجلس الاقتصادي والاجتماعي جلسة نقاشية حول مفهوم العمل اللائق، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، وذلك في إطار تعزيز فهم المعايير الدولية لسوق العمل وتطبيقها في السياق الأردني. وركزت الجلسة على تحليل واقع العمالة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي، والتحديات المرتبطة بعمالة الظل، إلى جانب سبل تحسين ظروف العمل وضمان بيئة عمل عادلة وآمنة لجميع العاملين. كما تناولت النقاشات أبرز المستجدات في سوق العمل الأردني، والخيارات المتاحة لتنظيم العمالة غير الرسمية وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية.

وأظهرت المخرجات أهمية تطوير سياسات تشغيل مستدامة تدعم الاستقرار الوظيفي وتعزز الإنتاجية، إلى جانب ضرورة الاستفادة من الخبرات الدولية في هذا المجال. وفي المحصلة، شكلت الجلسة منصة تحليلية لإثراء أعمال المجلس وتحويل القضايا المطروحة إلى توصيات عملية تدعم تطوير سياسات العمل في الأردن.

### 3. تضمين محور البيئة والتغير المناخي في الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية 2025/2/15



عقد المجلس جلسة نقاشية بالتنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية ومنظمة اليونسيف، ضمت نخبة من الأكاديميين والخبراء، لاستعراض الملامح الأساسية لتحديث الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية 2025-2033. وقد ركزت الجلسة على مواءمة الاستراتيجية مع مسارات التحديث الاقتصادي والسياسي، وضرورة استجابتها للتحديات الجغرافية والتطورات التكنولوجية المتسارعة. وتضمنت عدة مقترحات، من أبرزها؛ إدراج

محور البيئة والتغير المناخي ضمن الاستراتيجية نظرا لأثره العميق في تغيير أنماط المعيشة والسلوك، إضافة إلى وضع آلية عمل لدعم الصحة النفسية وتضمين مفاهيم الحماية الاجتماعية في برامج التعليم العالي. كما شدد المشاركون على أهمية تطوير منظومة المخاطر وربط الأهداف بالأبحاث الاجتماعية والاقتصادية لضمان الاستدامة والتمويل.

كما سعت الجلسة إلى تجويد السياسات والإجراءات من خلال التركيز على الفئات المتضررة والمهمشة، ومعالجة التحديات المزمنة في المؤسسات التنفيذية بقطاعات الصحة والتعليم والعمل. وخلص النقاش إلى ضرورة توفير الكوادر المؤهلة وبناء قدراتها، مع التأكيد على دور القطاع الأكاديمي في استشراف المستقبل المبني على الدراسات العلمية، بما يضمن بناء منظومة حماية اجتماعية متكاملة تدعم صناع القرار وتستجيب لمتطلبات المرحلة المقبلة بكفاءة عالية.

### 4. منصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للشباب في الأردن 2025/3/4

ناقش المجلس الاقتصادي والاجتماعي مقترحا لتأسيس منصة شبابية وطنية تحاكي نموذج المجلس، بهدف تمكين الشباب وتعزيز مشاركتهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وركزت النقاشات على أهمية إرساء إطار مؤسسي مستدام للحوار بين الشباب، يعزز قيم التعددية والتفاهم وحرية التعبير، ويفتح المجال أمامهم للمساهمة في مناقشة القضايا الوطنية ذات الأولوية. كما تناول المقترح هيكل تنظيميا يضم ممثلين عن مختلف القطاعات، إلى جانب لجان متخصصة تغطي السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والبيئية وسياسات العمل. وأظهرت الحوارات أهمية تطوير مهارات الشباب في الحوار وصنع السياسات، وتعزيز الشراكات مع المؤسسات الوطنية والدولية الداعمة. وفي المحصلة، يشكل هذا التوجه خطوة نحو بناء جيل شاب قادر على الإسهام الفاعل في صياغة السياسات العامة وتحقيق التنمية المستدامة.

#### 5. تنظيم فعالية وطنية بمناسبة يوم العلم 2025/4/16



نظم المجلس فعالية وطنية بمناسبة يوم العلم بهدف تعزيز قيم الانتماء والهوية الوطنية وترسيخ مشاعر الفخر بالوطن. ركزت الفعالية على أهمية العلم كرمز وطني يجسد تاريخ الدولة ومسيرتها وإنجازاتها، ويعبر عن وحدة الشعب وتماسكه. كما هدفت الفعالية إلى تعزيز الوعي الوطني لدى مختلف فئات المجتمع وتشجيعهم على المشاركة في بناء المستقبل. وتناولت الفعالية دور المؤسسات في غرس القيم الوطنية وتعزيز روح المسؤولية لدى الأفراد. كما تم التأكيد على أهمية العمل المشترك من أجل تحقيق التقدم والازدهار. ويهدف هذا النشاط إلى تعزيز روح الانتماء وترسيخ القيم الوطنية التي تقوم على الولاء والعمل والإخلاص، بما يساهم في دعم مسيرة التنمية والاستقرار.

#### 6. الاستراتيجية الأردنية الوطنية للصناعة في ظل الثورة الصناعية الرابعة 2025/4/24

عقدت اللجنة الاقتصادية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي سلسلة من الاجتماعات المتخصصة لإعداد وثيقة مرجعية للاستراتيجية الوطنية للصناعة في ظل الثورة الصناعية الرابعة. وركزت الاجتماعات على تحليل واقع القطاع الصناعي والتحديات المرتبطة بالتحول نحو الاقتصاد الرقمي، بما في ذلك الحاجة إلى إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحسين كفاءة استخدام الموارد. كما تناولت النقاشات أهمية تعزيز الابتكار الصناعي ودعم البحث والتطوير، إلى جانب معالجة التحديات المتعلقة بالبنية التحتية الرقمية ونقص الكفاءات المؤهلة. وأفضت هذه الاجتماعات إلى إعداد وثيقة شاملة تضمنت محاور لتطوير التصنيع الذي وتعزيز استخدام البيانات في العمليات الإنتاجية. وقد أوصت اللجنة بتهيئة بيئة تشريعية محفزة للاستثمار في التكنولوجيا، بما يساهم في رفع تنافسية الصناعة الوطنية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

#### 7. جلسة حوارية لمناقشة مسودة مشروع قانون التعاون لسنة 2025 - 2025/5/2



عقد المجلس جلسة حوارية موسعة لمناقشة مسودة مشروع قانون التعاون لسنة 2025 بهدف تعزيز دور القطاع التعاوني في المجتمع وتمكينه من المشاركة الفاعلة في النشاط الاقتصادي، مع التركيز على تمكين المرأة والشباب وتحقيق المساواة الاجتماعية. تناولت الجلسة دراسة بنود المسودة وتحليل التحديات التي تواجه القطاع التعاوني، لا سيما فيما يتعلق بالبيئة التشريعية والأنظمة المرتبطة بها، مع اقتراح حلول عملية لتعزيز دور التعاونيات في التنمية المحلية. كما تم عرض إنشاء صندوق التنمية التعاوني لتوفير التمويل اللازم للقطاع سواء من خلال القروض والتمويل الإسلامي أو المنح، وإنشاء معهد التنمية التعاوني لنشر الثقافة التعاونية وتقديم الدورات التدريبية وورش العمل والندوات للعاملين في القطاع ولأبناء المجتمع المحلي، بهدف رفع كفاءة الأداء وتحسين جودة الخدمات. ركز النقاش على الحوكمة والإدارة وطبيعة المهام والبنود المتعلقة بالعقوبات، مع التأكيد على أهمية تطوير القانون بما يعكس الاحتياجات الفعلية للقطاع ويضمن استدامته وقدرته على المساهمة بفعالية في النمو الاقتصادي الوطني وتعزيز التكامل مع السياسات الحكومية والخطط التنموية الشاملة.

## 8. المشاركة في الخطة الوطنية لمناهضة خطاب الكراهية 21/5/2025

شارك المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجهود الوطنية لإعداد الخطة الوطنية لمناهضة خطاب الكراهية، وذلك في إطار تعزيز قيم التماسك المجتمعي والحوار الإيجابي. وركزت المشاركة على مناقشة محاور الخطة وآليات تنفيذها، بما يشمل دور المؤسسات التعليمية والإعلامية في نشر ثقافة التسامح وقبول الآخر. كما تناولت النقاشات أهمية التكامل بين الجهات الوطنية لضمان فاعلية الجهود المبذولة، وتحويلها إلى برامج عملية قابلة للتطبيق. وأظهرت المخرجات ضرورة استمرار التنسيق بين مختلف الأطراف، وتعزيز الشراكات بما يدعم تحقيق أهداف الخطة. وقد أكد المجلس أهمية ترسيخ خطاب وطني جامع يسهم في الحد من الظواهر السلبية ويعزز الاستقرار المجتمعي.

## 9. جلسة حوارية حول أثر الرسوم الجمركية الأمريكية على الاقتصاد الأردني 2025/8/13



عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي جلسة حوارية متخصصة تداعيات فرض الإدارة الأمريكية رسوم جمركية بنسبة 15% على الصادرات الأردنية، ضمن سياق عالمي يتجه نحو السياسات الحمائية وإعادة تشكيل العلاقات التجارية. واستند النقاش إلى تحليل شامل تناول بنية الصادرات الوطنية، ومستوى القيمة المضافة فيها، ومدى قدرتها على التكيف مع المتغيرات الجديدة، إضافة إلى تقييم الأثر الكلي لهذه الرسوم على الاقتصاد في المديين القصير والمتوسط.

وأظهرت النقاشات تباينا في التقديرات، حيث رأى البعض أن النسبة المفروضة تبقى أقل مقارنة بدول منافسة، مما قد يتيح فرصة نسبية للحفاظ على الحصة السوقية، في حين حذر آخرون من انعكاسات أوسع قد تطال الاستثمار والنمو، وتؤثر في تنافسية القطاعات التصديرية الرئيسية. كما برز توجه يدعو إلى إعادة النظر في السياسة التجارية من منظور أكثر شمولاً، يركز على تنويع الأسواق وتعزيز الاعتماد على الاتفاقات الثنائية، بما يحقق توازناً بين الالتزامات الدولية والمصالح الوطنية.

وأكدت النقاشات أهمية تطوير سلاسل الإمداد المحلية، وخفض كلف الإنتاج، وتحفيز الصناعات ذات القيمة المضافة العالية، إلى جانب استقطاب الاستثمارات والشركات المتأثرة بالرسوم في دول أخرى. كما تم التأكيد على ضرورة استثمار هذه المستجدات كفرصة لإعادة صياغة السياسات الاقتصادية، وتعزيز الجاهزية المؤسسية، وبناء قاعدة بيانات دقيقة تدعم اتخاذ القرار. وفي المحصلة، تم التأكيد على أهمية بلورة رؤية وطنية متكاملة تستجيب للتحولات العالمية وتدعم تنافسية الاقتصاد الأردني.

## 10. الاقتصادي والاجتماعي يعقد سلسلة حوارات حول قانون الجمعيات 2025/11/6



في إطار الجهود الوطنية لتحديث التشريعات النازمة للعمل العام، شرع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإجراء سلسلة من الحوارات حول مسودة قانون الجمعيات الجديد. بهدف إجراء مراجعة شاملة لتحديد المعوقات التشريعية التي تواجه الجمعيات، وتقييم واقع أنشطتها التنموية ومدى مساهمتها في سوق العمل من خلال العمالة المرتبطة بها.

وقد ركز المجلس في حواراته على الانتقال بالجمعيات من الدور الرعائي التقليدي إلى دور الشريك التنموي المستدام، عبر دراسة عناصر النجاح في القطاعات كافة وتذليل العقبات القانونية التي تحد من قدرتها على تنفيذ مشاريع إنتاجية. وتعكس هذه المبادرة رؤية المجلس في مؤسسة الحوكمة والشفافية، وضمان مواءمة القانون مع التطورات الإدارية الحديثة، بما يكفل تمكين الهيئات التطوعية من أداء رسالتها الإنسانية والاجتماعية بكفاءة عالية، وتعزيز أثرها الاقتصادي الملموس في مختلف محافظات المملكة.

#### 11. مناقشة العنف الجامعي في جلسة متخصصة 2025/11/9



عقد المجلس جلسة حوارية بمشاركة رؤساء وأعضاء اتحادات الطلبة في الجامعات الأردنية، استكمالا لجهود المجلس في بحث مسببات العنف الجامعي ووضع حلول عملية للحد من هذه الظاهرة. وقد هدفت الجلسة إلى تحليل الأحداث السابقة من وجهة نظر طلابية، وتعزيز الأمن والسلامة داخل الحرم الجامعي عبر فتح قنوات حوار فعالة تضمن الوصول إلى بيئة تعليمية آمنة ومحفزة.

تناولت النقاشات المحركات الرئيسية للعنف، وفي مقدمتها غياب الوعي السياسي والثقافي، ونقص الانتماء المؤسسي، وضعف أساليب الحوار وتقبل الرأي الآخر. كما أشار المشاركون إلى أن عدم انخراط الطلبة في العمل الحزبي المنظم يحول دون تكوين مساحات نقاش ناضجة، مما يتطلب تحديث الخطط الأكاديمية ودعم المبادرات الهادفة لبناء السلوك السليم.

تضمنت المقترحات إنشاء مساحات آمنة للتعبير، وتشكيل لجان إرشادية بالتعاون مع متخصصين لمعالجة الخلافات. وفي الجانب الرقابي، تم التأكيد على ضرورة توحيد أنظمة العقوبات في الجامعات وتشديدها على المخالفين، إضافة إلى مقترح استحداث شرطة جامعية مختصة بمنح صفة الضابطة العدلية وتضم كوادرسائية. تهدف هذه التوجهات إلى صياغة منظومة متكاملة من السياسات والإجراءات التي تستجيب لمتطلبات الواقع الجامعي وتدعم استقرار المسيرة التعليمية.

#### 12. جلسة حوارية حول مخرجات زيارة جلالة الملك لعدد من دول جنوب وشرق آسيا 2025/11/27

عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي جلسة حوارية لمناقشة مخرجات الزيارة الملكية إلى عدد من دول جنوب وشرق آسيا، بهدف بلورة فهم مشترك للفرص الاقتصادية التي أتاحتها هذه الجولة، وآليات متابعتها وتعظيم الاستفادة منها. وركزت الجلسة على أهمية تحويل نتائج الزيارة إلى برامج عمل تنفيذية تساهم في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز قدرته التنافسية. وأشارت الطروحات إلى أن الزيارة الملكية فتحت آفاقا واسعة أمام الأردن للاستفادة من تجارب اقتصادية متقدمة، خاصة في مجالات الاستثمار، والتكنولوجيا، وتوسيع الأسواق أمام الصادرات الوطنية. كما أبرزت أهمية تنويع الشراكات الاقتصادية وتعزيز التعاون مع الاقتصادات الآسيوية الصاعدة، بما يدعم تحقيق مستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي، ويساهم في رفع معدلات النمو وتوليد فرص العمل.



وأكدت النقاشات ضرورة تطوير بيئة الأعمال، وتعزيز دور القطاع الخاص في تحديد الفرص الاستثمارية المجدية، إلى جانب بناء قواعد بيانات دقيقة تدعم صناعة القرار الاقتصادي. كما تم التشديد على أهمية موازنة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، في ظل التحولات التكنولوجية المتسارعة، والتركيز على تنمية المهارات لرفع كفاءة الموارد البشرية.

وتناولت الجلسة أهمية استقطاب الاستثمارات النوعية، خاصة في قطاعات الطاقة المتجددة، والصناعات الكيماوية، والتعدين، والتكنولوجيا، والخدمات الرقمية، إضافة إلى تطوير البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية. وفي المحصلة، تم التأكيد على ضرورة إعداد خطة وطنية متكاملة لمتابعة مخرجات الزيارة، وتفعيل الشراكات الدولية، بما يعزز موقع الأردن مركزاً إقليمياً للتجارة والاستثمار.

### 13. إطلاق نتائج الدراسة الاكتوارية الحادية عشرة للضمان الاجتماعي 2025 - 2025/12/13



بتكليف من الحكومة أطلق المجلس الاقتصادي والاجتماعي حواراً وطنياً حول نتائج الدراسة الاكتوارية الحادية عشرة للضمان الاجتماعي 2025، والتي تُجرى بشكل دوري كل ثلاث سنوات بهدف تقييم مركزها المالي واستشراف قدرتها على الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها التأمينية على المدى الطويل. وأظهرت النتائج أن الوضع المالي للمؤسسة يتمتع بدرجة عالية من الاستقرار، مدعوماً بإيرادات الاشتراكات والعوائد الاستثمارية، بما يضمن الوفاء بحقوق المشتركين والمتقاعدين دون الحاجة إلى اللجوء إلى الأصول في المرحلة الحالية.

وبيّنت النتائج أن نقطة التعادل الأولى، التي تتساوى فيها الإيرادات التأمينية مع النفقات، متوقعة في عام 2030، وهو ما يعكس مؤشراً إيجابياً على استدامة النظام، في حين تُشير التقديرات إلى بلوغ نقطة التعادل الثانية في عام 2038، حيث قد لا تكفي الإيرادات والعوائد الاستثمارية لتغطية النفقات في حال عدم تحسين كفاءة الاستثمار. وأكدت الدراسة أهمية اتخاذ إجراءات مبكرة للحفاظ على هذا التوازن وتعزيزه. وأشارت التحليلات إلى أن التقاعد المبكر يشكل أحد أبرز التحديات، نظراً لارتفاع نسبته وما يترتب عليه من زيادة في فاتورة الرواتب التقاعدية، إلى جانب التهرب التأميني وعدم شمول جميع العاملين، خاصة في القطاع غير المنظم. كما أظهرت المؤشرات وجود ضغوط ديموغرافية تتعلق بارتفاع متوسط الأعمار وتراجع معدلات الخصوبة، ما ينعكس على توازن النظام التأميني.

وأكدت المؤسسة الحاجة إلى إدخال تعديلات تشريعية تضمن إطالة أمد الاستدامة المالية، مع الحفاظ على حقوق المشتركين، وتحسين أوضاع أصحاب الرواتب التقاعدية المتدنية. كما تم إطلاق حوار وطني شامل لمناقشة هذه التعديلات، بهدف الوصول إلى صيغة متوازنة تعزز العدالة الاجتماعية وتدعم استقرار النظام التأميني للأجيال القادمة.

#### 14. جلسة حوارية ضمن سلسلة حوارات الاجتماعي حول الضمان الاجتماعي ودراسته الاكتوارية 2025/12/29



استهل المجلس الاقتصادي والاجتماعي أولى جلساته الحوارية مع الأحزاب السياسية الأردنية ضمن سلسلة الحوارات الاجتماعية الوطنية، لمناقشة نتائج الدراسة الاكتوارية الحادية عشرة للضمان الاجتماعي لعام 2025، بهدف فتح نقاش معمق حول الاستدامة المالية للنظام التأميني وضمان ديمومته على المدى الطويل.

وتناولت الجلسة مجموعة من المحاور الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية، حيث تم استعراض أبرز المؤشرات التي أظهرتها الدراسة، خاصة ما يتعلق بمسار الاستدامة

المالية والتحديات البنيوية التي قد تؤثر فيه خلال السنوات المقبلة. كما تم طرح مقاربات متعددة لمعالجة هذه التحديات، شملت تحسين العائد على الاستثمار، وتوسيع مظلة الشمول، وربط سياسات الضمان بمتطلبات سوق العمل والتشغيل. وأكدت النقاشات ضرورة تحقيق توازن دقيق بين متطلبات الاستدامة المالية والحماية الاجتماعية، مع التأكيد على حماية الحقوق المكتسبة للمشاركين والمتقاعدين، وتعزيز الثقة العامة بالمنظومة. وفي المحصلة، تم التأكيد على أن مخرجات هذا الحوار ستشكل أساساً لصياغة توصيات عملية تساهم في دعم صانعي القرار، وتعزيز مسار الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وضمان استمرارية نظام الضمان الاجتماعي على المدى الطويل. إضافة إلى التأكيد على أهمية إشراك جميع الأطراف ذات العلاقة من القطاع الخاص والنقابات العمالية ومؤسسات المجتمع المدني والخبراء، لضمان تبني تعديلات تشريعية متوازنة تحقق الاستدامة المالية، وتحسن أوضاع المتقاعدين، مع الحفاظ على المزايا المقررة قانونياً للمؤمن عليهم، بما يساهم في دعم صناع القرار وتعزيز مسار الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي.

وقد توافقت الأحزاب السياسية المشاركة في الجلسة على جملة من المرتكزات الأساسية، التي تمثلت في ضرورة الحفاظ على ديمومة منظومة الضمان الاجتماعي وتعزيز استدامتها المالية، بوصفها ركيزة أساسية للأمن الاجتماعي، إلى جانب التأكيد على أهمية حماية أموال الضمان وصون حقوق المشاركين والمتقاعدين. وقد شدد المشاركون على ضرورة معالجة التحديات المرتبطة بارتفاع معدلات التقاعد المبكر، لما يشكله من ضغط متزايد على الموارد التأمينية، مع التأكيد على أهمية أن تستند أي تعديلات تشريعية مقبلة إلى تحقيق توازن دقيق بين الاعتبارات المالية ومتطلبات العدالة الاجتماعية، بما يضمن استمرارية النظام للأجيال القادمة وحماية الحقوق المكتسبة وتعزيز الثقة العامة بالمنظومة، إلى جانب التأكيد على أهمية إشراك مختلف الأطراف ذات العلاقة من القطاع الخاص والنقابات العمالية ومؤسسات المجتمع المدني والخبراء، للوصول إلى رؤية متكاملة تساهم في تطوير السياسات المرتبطة بالضمان الاجتماعي.

### 1. المجلس يستضيف طلابا من الجامعة الهاشمية 2025/5/8



زار وفد من طلبة كلية الأعمال في الجامعة الهاشمية بهدف الاطلاع على طبيعة عمل المجلس ودوره في دعم السياسات الاقتصادية والاجتماعية. إضافة إلى تمكينهم من ربط الجانب النظري بالتطبيق العملي وتعزيز فهم الطلبة لآليات العمل المؤسسي. وقد تم خلال الزيارة استعراض مهام المجلس واختصاصاته ودوره في إعداد الدراسات وتقديم التوصيات. كما تم توضيح آليات عمل مجموعات المجلس ولجانه الدائمة وأهمية الحوار المجتمعي في معالجة القضايا المختلفة. وشملت الزيارة جلسة نقاشية تم خلالها تبادل الأفكار والإجابة عن استفسارات الطلبة. ويهدف هذا النشاط إلى تمكين الشباب وتطوير مهاراتهم وتعزيز مشاركتهم في الشأن العام، بما يساهم في إعداد جيل قادر على المساهمة في بناء السياسات المستقبلية.

### 2. المجلس يستضيف اللجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية لمأسسة العلاقة وتأطيرها بين الطرفين 2025/5/21



استضاف المجلس لجنة الاقتصاد والاستثمار في مجلس النواب بهدف عقد اجتماع لتعزيز التعاون بين الطرفين، وتم خلال الاجتماع الاتفاق على مأسسة العلاقة بين الجانبين، بما يعزز التعاون المؤسسي في دعم السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ويساهم في تطوير التشريعات استنادا إلى حوار منهجي قائم على تبادل الخبرات والمعرفة. وهدفت هذه الخطوة إلى بناء شراكة مستدامة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، بما يدعم عملية صنع القرار ويعزز فاعلية السياسات العامة.

وتناول الاجتماع عددا من القضايا الاقتصادية الحيوية، من أبرزها رؤية التحديث الاقتصادي، والدين العام، وعجز الموازنة، إضافة إلى واقع الاستثمار وتنمية المحافظات، وتنافسية الصادرات الأردنية في ظل المتغيرات العالمية. كما تم بحث التحديات المرتبطة ببيئة الأعمال، وسبل تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، وتحقيق التوازن بين الإصلاحات المالية ومتطلبات النمو الاقتصادي الشامل.

وأكدت النقاشات أهمية تحسين كفاءة الإنفاق العام وتعزيز الإيرادات، بما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة، إلى جانب ضرورة تطوير التشريعات الاقتصادية بما يواكب التحولات الاقتصادية ويعزز الثقة في البيئة الاستثمارية. كما تم التأكيد على أهمية التركيز على الصناعات ذات القيمة المضافة، ودعم التحول التكنولوجي، وتعزيز التكامل بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.

وفيما يتعلق بتنمية المحافظات، تم التشديد على ضرورة توزيع الاستثمارات بشكل عادل، وتطوير البنية التحتية، والاستفادة من الميزات التنافسية لكل محافظة. كما تناول الاجتماع بعض القضايا التشريعية، ومنها موضوع الشيكات، مع التأكيد على تحقيق التوازن بين حماية الحقوق وتعزيز النشاط الاقتصادي. وفي المحصلة، تم التأكيد على أن مأسسة العلاقة بين الجانبين تمثل خطوة مهمة نحو تعزيز التكامل المؤسسي ودعم مسار الإصلاح الاقتصادي.

### 3. المجلس يستضيف وزير الاقتصاد الرقمي والريادة 2025/7/21



استضاف المجلس الاقتصادي والاجتماعي معالي المهندس سامي سميرات وزير الاقتصاد الرقمي والريادة للحديث حول رؤى التحديث الاقتصادي والقطاع العام، واستعراض الاستراتيجية الأردنية للألعاب والرياضات الإلكترونية 2023-2027، والسياسة الأردنية للذكاء الاصطناعي، وخطط التحول الرقمي للخدمات الحكومية، وتطوير المهارات الرقمية للشباب، وإنشاء المراكز التكنولوجية للعمل المشترك، وتشجيع الاستثمار في التجارة الإلكترونية، والرقمنة في الطاقة المتجددة وإعادة تدوير النفايات الإلكترونية، وتعزيز استخدام البيانات الحكومية في اتخاذ القرار.

وقد تناول الحوار واقع الاقتصاد الرقمي في الأردن وأفاق تطويره، في ضوء التوجهات الوطنية نحو بناء اقتصاد رقمي مستدام ومنتج للوظائف. وأكدت الطروحات أن تحقيق هذا الهدف يتطلب بيئة رقمية متكاملة تدعم الابتكار وريادة الأعمال، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وأشارت النقاشات إلى أهمية الاستراتيجيات الوطنية في مجالات التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، ودورها في رفع كفاءة المؤسسات العامة والخاصة، وتحسين جودة الخدمات الحكومية، إضافة إلى تمكين القطاعات الاقتصادية المختلفة من الاستفادة من التقنيات الحديثة. كما تم التأكيد على التقدم المحرز في رقمنة الخدمات الحكومية وتوسيع نطاقها، بما يسهم في تسهيل الإجراءات وتعزيز كفاءة الأداء المؤسسي.

وتناولت الجلسة أهمية تطوير المهارات الرقمية وبناء القدرات البشرية، من خلال برامج تدريبية تستهدف العاملين في القطاع العام والشباب، بما يواكب متطلبات سوق العمل والتحول التكنولوجي المتسارع. كما تم التركيز على دعم الصناعات الرقمية، بما فيها صناعة الألعاب والرياضات الإلكترونية، واستقطاب الاستثمارات النوعية في هذا المجال، لما له من أثر في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي.

وأكدت النقاشات أهمية تطوير البنية التحتية الرقمية، وتعزيز استخدام البيانات في صنع القرار، إلى جانب دعم بيئة الاستثمار في القطاع الرقمي، وتشجيع ريادة الأعمال والمشاريع الناشئة. وفي المحصلة، تم التأكيد على ضرورة استثمار الفرص التي تتيحها الثورة الصناعية الرابعة، بما يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وتعزيز تنافسية الاقتصاد الأردني.

#### 4. المجلس يستضيف وزيرة التنمية الاجتماعية 2025/10/8



عقد المجلس لقاء حواريا بحضور معالي الأستاذة وفاء بني مصطفى وزيرة التنمية الاجتماعية حول الحماية الاجتماعية ورؤية التحديث الاقتصادي، تم خلاله مناقشة وضع قطاع الحماية الاجتماعية في صميم مسيرة التحديث الشامل، وأهمية الترابط بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ودور منظومة الحماية الاجتماعية في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي المستدام، مع التأكيد على أن الحماية الاجتماعية استثمار وطني استراتيجي وليس

عبئا على الموازنة، وربط الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية بمسارات الإصلاح السياسي والاقتصادي والإداري.

وتناولت الجلسة أبرز ملامح الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية للأعوام 2025-2033، التي تركز على محاور رئيسية تشمل تعزيز المساعدات الاجتماعية، وتوسيع فرص التمكين الاقتصادي، وتوفير فرص العمل اللائق، وتعزيز قدرة المنظومة على الاستجابة للآزمات. كما أبرزت النقاشات أهمية تطوير الأدوات التنفيذية، مثل السجل الاجتماعي الموحد، وتحسين آليات الاستهداف، وتوسيع نطاق البرامج الداعمة للأسر.

وأشارت المخرجات إلى التحول التدريجي في نهج الحماية الاجتماعية من الرعاية التقليدية إلى التمكين والإنتاجية، من خلال إطلاق برامج تدريب وتشغيل، وتوسيع الخدمات الاجتماعية، وتعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل. كما تم التأكيد على أهمية الشراكة بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني لضمان فاعلية التنفيذ. وعلى ضرورة الاستمرار في تطوير منظومة الحماية الاجتماعية، بما يضمن استجابتها للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ويسهم في تحقيق الاستقرار المجتمعي ودعم مسار النمو الاقتصادي المستدام.

# الفصل الثالث:

## الشراكات والتعاون المحلي والدولي

يولي المجلس الاقتصادي والاجتماعي أهمية كبيرة لتعزيز التعاون المؤسسي على المستويين المحلي والدولي، إدراكاً لأهمية الشراكات في تطوير السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتبادل الخبرات والمعرفة. وفي هذا الإطار، عمل المجلس خلال عام 2025 على توسيع شبكة علاقاته مع المؤسسات الوطنية والجهات الحكومية والجامعات ومؤسسات المجتمع المدني، بهدف تعزيز الحوار والتكامل بين مختلف الجهات المعنية بالشأن الاقتصادي والاجتماعي، ودعم إعداد الدراسات والسياسات المبنية على المعرفة.

كما شارك المجلس في عدد من اللقاءات والمنتديات الإقليمية والدولية، وعمل على بناء علاقات تعاون مع المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات الدولية، بما يتيح تبادل الخبرات والاستفادة من التجارب الدولية في معالجة التحديات التنموية المشتركة. ويستعرض هذا الفصل أبرز أنشطة المجلس في مجال التعاون المحلي والدولي، بما في ذلك الزيارات الرسمية، واللقاءات المؤسسية، والمشاركات في الاجتماعات والمنتديات الإقليمية والدولية، ومذكرات التفاهم.

### 1-3 الزيارات المحلية والدولية

#### 1-1-3 الزيارات المحلية:

##### 1. اجتماع خاص بالتقرير الوطني للمرصد العالمي لريادة الأعمال في الجامعة الألمانية الأردنية 9/1/2025.

شارك المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الاجتماع الذي عقدته عمادة الابتكار ونقل التكنولوجيا والريادة في الجامعة الألمانية الأردنية بالتعاون مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، ومنتدى الاستراتيجيات الأردني، ضمن أعمال الفريق الوطني لتقرير الأردن للمرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM)، لمناقشة النتائج الأولية للتقرير الوطني للمملكة الأردنية الهاشمية للمرصد العالمي لريادة الأعمال، وذلك بحضور ممثلين عن عدة جهات حكومية، بالإضافة إلى شركات من القطاع الخاص، وخبراء في مجال الريادة.

## 2. اجتماع في دائرة الإحصاءات العامة 2025/1/12.



عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أمس، اجتماعاً تنسيقياً مع دائرة الإحصاءات العامة، بهدف تعزيز التعاون وتنسيق الجهود بين الجانبين في مجالات جمع البيانات وتحليلها، لتحسين جودة المعلومات الإحصائية وتوظيفها بشكل أكثر فعالية. وناقش الاجتماع سبل تعزيز التعاون في مجال تبادل البيانات والإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية، التي تساهم في إعداد الدراسات والتقارير التي يدعمها المجلس، كما تم التطرق إلى أهمية توفير البيانات الدقيقة والحديثة لدعم عملية صنع القرار ورسم السياسات العامة في المملكة.

## 3. زيارة المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي 2025/1/20.



جاءت هذه الزيارة بهدف تعزيز التعاون بين المجلس والمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بهدف دعم حقوقهم ودمجها في السياسات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية بما يحقق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. شمل النشاط مراجعة التشريعات الوطنية ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة وتقديم مقترحات لتطويرها، بالإضافة إلى دمج قضاياهم في خطط التنمية والاستراتيجيات الوطنية لتعزيز الشمولية والمساواة في الوصول إلى الخدمات والفرص.

وركز الحوار على تطوير قدرات المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال تحليل البيانات وإجراء الدراسات المتخصصة، بما يتيح الوصول إلى نتائج دقيقة وتوصيات عملية تدعم اتخاذ القرارات المؤثرة. كما تم بحث سبل تعزيز الشراكة بين المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص لضمان تنسيق الجهود وتحقيق أثر ملموس في تحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة، مع العمل على نشر التوعية وتعزيز الثقافة المجتمعية الداعمة لحقوقهم ودمجهم الكامل في المجتمع.

#### 4. زيارة فريق عمل من وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة 2025/2/3.

تم تنظيم زيارة رسمية لفريق من وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة إلى مديرية الاتصال والإعلام والعلاقات العامة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بهدف تنفيذ دورة تدريبية متخصصة حول آلية العمل على الموقع الإلكتروني للمجلس بنسخته الجديدة المطورة. جاءت هذه الزيارة في إطار تعزيز التعاون المؤسسي وتطوير المهارات التقنية لدى الكوادر المعنية بإدارة المحتوى الرقمي.

تضمنت الدورة تدريب أربعة موظفين من المديرية على استخدام النظام الجديد بكفاءة، حيث شملت محاور التدريب كيفية إدارة وتحديث المحتوى، وآليات النشر الإلكتروني، إضافة إلى التعرف على الخصائص الفنية والتقنية التي يوفرها الموقع المطور، بما يساهم في تحسين تجربة المستخدم وضمان سهولة الوصول إلى المعلومات.

كما ركز التدريب على أهمية توحيد أساليب العمل الرقمي ورفع مستوى جودة المحتوى المنشور بما يتماشى مع أفضل الممارسات الحديثة في إدارة المواقع الإلكترونية. وقد أبدى المشاركون تفاعلاً إيجابياً مع محاور التدريب، مؤكداً على أهمية هذه المبادرة في تطوير أدائهم العملي وتعزيز قدراتهم في التعامل مع الأنظمة الرقمية الحديثة، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على جودة الخدمات الإعلامية المقدمة.

#### 5. لقاء مع فريق تقييم مشروع "سوليد" لتعزيز الحوار الاجتماعي في بلدان الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي 2025/2/17.



شارك أمين عام المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأستاذ محمود الشعلان، في الاجتماع الذي عقده لجنة العمل والتنمية الاجتماعية في مجلس الأعيان عبر تقنية الاتصال المرئي (زوم)، مع الدكتور أندريس ناروس ممثل عن الاتحاد الأوروبي، وبحضور ممثلين عن غرفة صناعة الأردن، لمناقشة وتقييم مشروع "سوليد" الهادف إلى تعزيز الحوار الاجتماعي في

بلدان الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي، خصوصاً في الأردن. لمناقشة برنامج SOLID وتقييمه والذي يهدف إلى تعزيز الحوار الاجتماعي في الأردن ودول الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي. وجرى خلال الاجتماع استعراض أثر المشروع في دعم الحوار بين أطراف الإنتاج، وتعزيز السياسات الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب مناقشة سبل مأسسة الحوار الاجتماعي وتطويره بما يحقق استدامته ويعزز بيئة العمل في المملكة. كما أكد أمين عام المجلس أهمية البناء على مخرجات المشروع وتكثيف الجهود المشتركة بين الشركاء لتعزيز الحوار الاجتماعي كأداة فاعلة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

#### 6. اجتماع حول برنامج تعزيز بيئة ريادة الأعمال في الأردن في معهد الإدارة العامة 2025/2/24.

شارك المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الاجتماع المتعلق بإطلاق برنامج تدريبي لتعزيز بيئة ريادة الأعمال في الأردن، والذي عُقد في معهد الإدارة العامة، وذلك في إطار الجهود الوطنية الرامية إلى تطوير منظومة ريادة الأعمال وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني. ويأتي هذا البرنامج بالشراكة مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة وبدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، ضمن مشروع يهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية المستدامة والتشغيل، من خلال بناء قدرات قيادات المؤسسات الحكومية وصانعي السياسات.

وركز اللقاء على أهمية تمكين القيادات الحكومية من تطوير مهاراتهم في تصميم السياسات الداعمة لريادة الأعمال، وتحسين الأطر التنظيمية النازمة لهذا القطاع، بما يساهم في تهيئة بيئة ممكنة لنمو المشاريع الريادية وتعزيز الابتكار. كما تناولت النقاشات محاور الحوكمة الرقمية، وصنع السياسات المستندة إلى البيانات، وآليات المتابعة والتقييم، إلى جانب أهمية الاستفادة من أفضل الممارسات الدولية وتكييفها مع الواقع الاقتصادي في الأردن. وفي هذا السياق، أكد المجلس أهمية تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتكثيف الحوار بين الجهات المعنية، بما يدعم تطوير بيئة ريادة الأعمال ويعزز التحول الرقمي. وفي المحصلة، يشكل هذا البرنامج خطوة مهمة نحو بناء قدرات مؤسسية قادرة على دعم الابتكار وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

#### 7. مؤسسة البحث العلمي وربطه بالاحتياجات الوطنية 2025/2/27.



عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي جلسة حوارية مع مجموعة من الشباب المشاركين في مشروع "الزمالة البرلمانية" التابع لصندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية، لبحث سبل تعزيز مشاركتهم في الحياة العامة وربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل. وركزت النقاشات على تحليل التحديات التي تواجه الشباب وفي مقدمتها البطالة ومحدودية فرص المشاركة في صنع القرار، مع التأكيد على

ضرورة تمكينهم عبر تطوير المهارات العملية وتحديث المناهج التعليمية لتتواءم مع متطلبات سوق العمل. كما شددت على أهمية الاستثمار في الطاقات الشبابية كمحرك للتنمية المستدامة، وضرورة مؤسسة البحث العلمي وربطه بالأولويات الوطنية وصناعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال حوار مستمر وفعال بين المؤسسات الرسمية والشباب لتقديم بدائل تنموية تستجيب لاحتياجات المجتمع وتحلل الآثار العامة للسياسات بدقة.

#### 8. اجتماع اللجنة التوجيهية العليا للاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية 2025/3/4.

شارك المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اجتماع اللجنة التوجيهية العليا للاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، حيث جرى استعراض مخرجات المشاورات الوطنية حول تحديث الاستراتيجية (2025-2033)، والتي شملت مختلف القطاعات والفعاليات المجتمعية. وأكد المجلس أهمية تعزيز التكامل بين الجهات المعنية، وتوسيع نطاق المشاركة المجتمعية، بما يضمن تطوير سياسات شاملة تحقق التمكين والكرامة والفرص للمواطنين، وتعزز من قدرة الفئات الأكثر احتياجاً على الصمود.

#### 9. المشاركة في الفعالية الختامية لمؤتمر بناء بيئة تعاونية لريادة الأعمال في الأردن 2025/4/27.

شارك المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ختام مؤتمر "بناء بيئة تعاونية لريادة الأعمال في الأردن 2025"، والذي يهدف إلى تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لدعم الابتكار والنمو الاقتصادي، وضرورة تمكين الشباب وتسهيل وصولهم إلى التمويل والأسواق العالمية، بما يضمن استدامة المشاريع الريادية ورفع تنافسية الأردن في المؤشرات الدولية.

#### 10. لقاء معالي وزير الاقتصاد الرقمي المهندس سامي سميرات 2025/4/27.

التقى الأستاذ الدكتور موسى شتيوي رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي معالي وزير الاقتصاد الرقمي والريادة المهندس سامي سميرات، حيث جرى بحث سبل تعزيز التحول الرقمي في الأردن ودعم بيئة ريادة الأعمال، إضافة إلى مناقشة السياسات المرتبطة بالاقتصاد الرقمي ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. كما تناول اللقاء أهمية التكامل بين دور المجلس في تقديم التوصيات المبنية على الدراسات، ودور الوزارة في تنفيذ السياسات والبرامج، بما يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني وتعزيز تنافسيته.

#### 11. لقاء معالي وزير الشباب الدكتور رائد العدوان 2025/4/27.

التقى الأستاذ الدكتور موسى شتيوي رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي معالي وزير الشباب الدكتور رائد العدوان، حيث تم بحث آليات دعم وتمكين الشباب وتعزيز مشاركتهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب مناقشة البرامج والمبادرات التي تستهدف تطوير مهارات الشباب وبناء قدراتهم. كما أكد الجانبان أهمية التنسيق بين المجلس ووزارة الشباب في إعداد السياسات المرتبطة بقضايا الشباب، بما يعزز دورهم كشركاء فاعلين في التنمية المستدامة.

## 12. المشاركة في افتتاح مؤتمر شبكة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لبحوث الإدارة العامة وهيئة الخدمة والإدارة العامة ب 2025/4/28.

شارك المجلس الاقتصادي والاجتماعي في افتتاح المؤتمر الدولي التاسع لشبكة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لبحوث الإدارة العامة (مينابار)، الذي عُقد في عمان برعاية دولة رئيس الوزراء، وبمشاركة واسعة من مسؤولين وخبراء من أكثر من عشرين دولة، حيث ناقش المؤتمر قضايا التحول في الإدارة العامة، والمرونة المؤسسية، والتحول الرقمي، وآفاق بناء إدارات حديثة قادرة على الابتكار والاستجابة للتحديات المستقبلية، إلى جانب تعزيز تبادل الخبرات والتجارب الإقليمية والدولية في مجال تحديث القطاع العام.

## 13. لقاء مع عدد من الطلبة المتدربين من جامعة البتراء 2025/5/7.

التقى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عددا من الطلبة المتدربين من جامعة البتراء، في إطار حرصه على دعم الشباب وتمكينهم وتعزيز مشاركتهم في العمل العام، حيث جرى التعريف بدور المجلس واختصاصاته في إعداد الدراسات وتقديم المشورة في القضايا الاقتصادية والاجتماعية. كما استمع المجلس إلى تطلعات الطلبة وأفكارهم، وجرى نقاش حول أهمية ربط مخرجات التعليم بسوق العمل وتعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال لدى الشباب، بما يساهم في إعداد جيل قادر على المساهمة الفاعلة في عملية التنمية.

## 14. زيارة مجلس النواب لغايات مناقشة موضوع رفع الحماية الجزائية عن الشيكات 2025/6/2.

زار المجلس الاقتصادي والاجتماعي مجلس النواب لغايات مناقشة موضوع رفع الحماية الجزائية عن الشيكات، حيث تم بحث الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على هذا الإجراء، وأهمية إيجاد بدائل تضمن استقرار التعاملات التجارية وتعزز الثقة في البيئة الاستثمارية. كما أكد المجلس ضرورة التدرج في تطبيق التعديلات، ومراعاة التوازن بين حماية حقوق الأفراد ودعم النشاط الاقتصادي.

## 15. لقاء حول سبل تعزيز الطاقة المتجددة 2025/7/27.

التقى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عطوفة محمد الطعاني أمين عام الهيئة العربية للطاقة المتجددة، وسعادة السيد محمد أبو الرب رئيس المعهد الدولي للسلام والتربية، وسعادة السيد كامل الدقاسمة رئيس الجمعية الأردنية للطاقة المتجددة، حيث جرى بحث سبل تعزيز التعاون في مجال الطاقة المتجددة، ودعم المبادرات الهادفة إلى نشر ثقافة الطاقة المستدامة. كما تناول اللقاء أهمية دور الأردن كمركز إقليمي في هذا المجال، وضرورة تعزيز الشراكات بين المؤسسات الرسمية والأهلية لتحقيق التنمية المستدامة.

## 16. المشاركة في إطلاق ورقة سياسات حول تعزيز حقوق مرضى السرطان والقائمين عليهم بقانوني العمل الأردني والضمان الاجتماعي 2025/7/30.



شارك المجلس الاقتصادي والاجتماعي في حفل إطلاق ورقة السياسات التي أعدتها مؤسسة الحسين للسرطان بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، حول تعزيز حقوق مرضى السرطان والقائمين عليهم بقانوني العمل الأردني والضمان الاجتماعي، والتي تهدف إلى تسليط الضوء على التحديات التي

يواجهها مرضى السرطان والقائمون على رعايتهم فيما يتعلّق بالأمن الوظيفي، حيث تقدم الورقة توصيات عملية لتعزيز حقوقهم ضمن إطار قانوني العمل الأردني والضمان الاجتماعي، وقد ركزت النقاشات على تحليل التشريعات والسياسات القائمة ومدى كفايتها في توفير بيئة عمل عادلة وآمنة، إضافة إلى استعراض الفجوات المتعلقة بالإجازات المرضية والحماية الوظيفية. وأظهرت أهمية تطوير سياسات مرنة تراعي الظروف الصحية للمرضى، وتضمن استمرارية عملهم دون تمييز. كما تم التأكيد على ضرورة توسيع مظلة التأمين الصحي والدعم المالي، بما يساهم في تخفيف الأعباء عن المرضى وأسرهم. وشددت الجلسة على أهمية مأسسة الحماية القانونية والاجتماعية لمرضى السرطان وتعزيز اندماجهم في سوق العمل. وشارك في حفل الإطلاق كلٌّ من السيدة نسرین قطامش، مدير عام مؤسسة الحسين للسرطان، والدكتور عاصم منصور، الرئيس التنفيذي لمركز الحسين للسرطان. كما شهدت الجلسة حضوراً واسعاً شمل ممثلين عن الجهات الحكومية، وصناع السياسات، والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام، والقطاع الخاص، ونشطاء حقوق الإنسان، إضافة إلى عدد من أصحاب التجربة الحية مع السرطان من محاربين وناجين وأسرهم، وجمعيات مرضى السرطان.

## 17. لقاء وفد من الهيئة المستقلة للانتخاب 2025/8/11.

التقى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفداً من الهيئة المستقلة للانتخاب، حيث جرى بحث سبل تعزيز التعاون في مجالات التوعية والتثقيف الانتخابي، وأهمية ترسيخ مبادئ المشاركة الديمقراطية. كما ناقش الجانبان دور السياسات الاقتصادية والاجتماعية في دعم الاستقرار وتعزيز ثقة المواطنين بالمؤسسات، مؤكداً أهمية التكامل بين مختلف الجهات الوطنية في ترسيخ مسار الإصلاح الشامل.

## 18. المشاركة في حفل إشهار نفاذ نظام التنظيم الجيد وتقييم الأثر للتشريعات والسياسات 2025/9/9.

شارك المجلس الاقتصادي والاجتماعي في حفل إشهار نفاذ نظام التنظيم الجيد وتقييم الأثر للتشريعات والسياسات، والذي أقيم تحت رعاية دولة رئيس الوزراء، حيث يُعد هذا النظام محطة مفصلية في مسار الإصلاح الإداري والتشريعي، ويهدف إلى تحسين جودة التشريعات والسياسات العامة وتعزيز كفاءة وفاعلية اتخاذ القرار، بما يرسخ مبادئ الحوكمة الرشيدة ويعزز الثقة بالمؤسسات الحكومية.

### 19. المشاركة في الحفل الختامي لمسابقة لنبتكر لريادة الأعمال والابتكار لليافعين 2025/9/9.

شارك المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الحفل الختامي لمسابقة "لنبتكر"، والذي أُقيم تحت رعاية سمو الأميرة سمية بنت الحسن، بمشاركة واسعة من فرق عربية، حيث تهدف المسابقة إلى تنمية مهارات الابتكار وريادة الأعمال لدى الطلبة وتعزيز قدرتهم على تقديم حلول إبداعية لمشكلات واقعية.

### 20. لقاء مع معالي السيد مروان جمعة 2025/9/10.

التقى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأستاذ الدكتور موسى شتيوي معالي السيد مروان جمعة، حيث جرى خلال اللقاء بحث عدد من القضايا المتعلقة بالتحول الرقمي وريادة الأعمال، وسبل دعم بيئة الابتكار في الأردن، إضافة إلى مناقشة فرص التعاون في تطوير السياسات الداعمة للاقتصاد الرقمي وتعزيز تنافسية القطاعات الحيوية.

### 21. المشاركة في منتدى استثمار في الاقتصاد الرقمي 2025/9/22.

شارك المجلس الاقتصادي والاجتماعي في فعاليات منتدى "استثمر في الاقتصاد الرقمي" والذي أقامته غرفة تجارة الأردن تحت الرعاية الملكية السامية، وشكّل منصة حوارية جمعت صناع القرار والخبراء والمستثمرين لبحث فرص التحول الرقمي في الأردن والمنطقة. وناقش المجلس أهمية تعزيز البيئة الاستثمارية في قطاع التكنولوجيا، ودعم ريادة الأعمال الرقمية، وبناء شراكات استراتيجية تساهم في تطوير البنية التحتية الرقمية. كما أكد على ضرورة الاستفادة من التحولات التكنولوجية لدعم النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

### 22. المشاركة في حفل الإطلاق الرسمي لبوابة التجارة والأداء اللوجستي 2025/9/24.



شارك المجلس الاقتصادي والاجتماعي في حفل إطلاق بوابة التجارة والأداء اللوجستي، والتي تهدف إلى تحسين كفاءة التجارة وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني من خلال توظيف البيانات الدقيقة في دعم اتخاذ القرار. وأكد المجلس أهمية هذه المبادرة في تطوير منظومة التجارة والخدمات اللوجستية، وتسهيل الإجراءات أمام القطاع الخاص، بما يساهم في تعزيز بيئة الأعمال وتحقيق التكامل مع الاقتصاديين الإقليميين والدوليين.

### 23. المشاركة في البرنامج التنفيذي الثاني لخارطة طريق تحديث القطاع العام 2025/10/7

شارك المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ورش العمل المتعلقة بالبرنامج التنفيذي الثاني لخارطة طريق تحديث القطاع العام للأعوام 2029-2026، والتي عقدت في رئاسة الوزراء بمشاركة واسعة من الخبراء والمختصين. واطلع المجلس على محاور البرنامج التي تشمل تطوير الخدمات الحكومية، وتعزيز الحوكمة، وتحسين إدارة الموارد البشرية، وتحديث التشريعات. وأكد أهمية هذه الجهود في بناء قطاع عام كفؤ ومرن قادر على تقديم خدمات عالية الجودة للمواطنين.

### 24. المشاركة في حفل إعلان نتائج مؤشر النزاهة الوطني بدورته الثانية 2025/10/20

شارك المجلس الاقتصادي والاجتماعي في حفل إعلان نتائج مؤشر النزاهة الوطني بدورته الثانية، حيث اطلع على نتائج تقييم أداء المؤسسات الحكومية في مجال النزاهة والحوكمة. وأكد المجلس أهمية هذا المؤشر كأداة لتعزيز الشفافية والمساءلة، وتحفيز المؤسسات على تحسين أدائها المؤسسي. كما شدد على ضرورة الاستفادة من مخرجات المؤشر في تطوير السياسات العامة وترسيخ ثقافة النزاهة في العمل الحكومي.

### 25. جلسة حوارية مغلقة حول النوع الاجتماعي والمراهقة: دليل عالمي 2025/11/11 - GAGE.



عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبالتعاون مع برنامج النوع الاجتماعي والمراهقة: الأدلة العالمية (GAGE)، جلسة حوارية مغلقة حول نتائج وتوصيات الدراسة الختامية لبرنامج (GAGE)، بهدف عرض نتائج أبحاث تتبعية جديدة متعددة المنهجيات تُسلط الضوء على التحديات التي يواجهها الشباب في الأردن في الوصول إلى خدمات الحماية الاجتماعية والمشاركة في سوق العمل، وفرص التدريب المرتبطة بالعمل.

### 26. لقاء مع الائتلاف الوطني من أجل تشريعات عمل عادلة 2025/11/13.

شارك المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اللقاء الذي نظمه الائتلاف الوطني من أجل تشريعات عمل عادلة، ضم ممثلين عن 13 حزبا سياسيا ونقابات عمالية ومهنية، بالإضافة إلى خبراء في العمل وحقوق الإنسان. تركزت مناقشات اللقاء على التعديلات المقترحة لقانون الضمان الاجتماعي، حيث أعرب المشاركون عن ضرورة عدم المساس بحقوق المؤمن عليهم، وضرورة إطلاق حوار وطني شامل يضمن مواءمة التشريعات مع الدستور والمعايير الدولية. كما أكد الائتلاف، الذي تأسس في تموز 2025، على دوره كمنصة محورية لضمان بيئة عمل لائقة وحماية الحمایات الاجتماعية من أي تراجع في المكتسبات العمالية.

## 27. المجلس الاقتصادي والاجتماعي يلتقي وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية 2025/11/24



قام المجلس بدعوة من معالي وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الدكتور أحمد الخلايلة، بزيارة دائرة تنمية أموال الأوقاف؛ لبحث دور الوقف في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث ركزت النقاشات على سبل تفعيل هذا القطاع وتعظيم مساهمته في الاقتصاد الوطني. وأظهرت الحوارات أهمية تطوير آليات إدارة الأوقاف وتحسين كفاءة استثمارها، بما يسهم في زيادة عوائدها وتوجيهها نحو مشاريع تنموية ذات أثر مستدام. كما تم التأكيد على ضرورة تحديث

الأطر التشريعية والتنظيمية، وتعزيز الشفافية والحوكمة في إدارة الأصول الوقفية. وتطرقت النقاشات إلى دور الوقف في دعم الفئات الأكثر احتياجاً وتعزيز التكافل الاجتماعي. وفي المحصلة، شددت الجلسة على أهمية إعادة إحياء الدور التنموي للوقف بوصفه أداة فاعلة في تحقيق التنمية الشاملة. وتعزيز الاستدامة المالية من خلال استثمار الأصول الوقفية، وزيادة عائداتها بما يحقق شروط الواقفين ويدعم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، ومناقشة تحديات صيانة العقارات الوقفية والتحصيل المالي، وتطوير أدوات استثمارية حديثة لتعزيز دور الوقف كرافعة اقتصادية واجتماعية.

## 28. المشاركة في مؤتمر العمل الوطني: أجندة عادلة وشاملة للمرأة في الأردن، في الفترة 25 - 2025/11/27



شارك المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أعمال مؤتمر العمل الوطني، الذي نظمه الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن وبرنامج العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية في البحر الميت . لغايات العمل على تعزيز دور المرأة في سوق العمل وتحقيق المساواة بين الجنسين. وناقش المجلس التحديات التي تواجه مشاركة المرأة الاقتصادية، وأهمية تطوير السياسات الداعمة لتمكينها في مختلف القطاعات. كما أكد على ضرورة تعزيز الشراكة بين الحكومة وأصحاب العمل وممثلي العمال، بما يسهم في تحقيق بيئة عمل عادلة وشاملة تدعم التنمية المستدامة.

## 29. لقاء الأمناء العامين لتقييم الأداء 2025/12/20

شارك أمين عام المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ورشة العمل التي عقدها رئاسة الوزراء للأمناء والمديرين العامين في الوزارات والمؤسسات الحكومية، حول إدارة وتقييم الأداء الوظيفي؛ وقد ركزت الورشة على تحويل إدارة تقييم الأداء الوظيفي إلى نهج استراتيجي وموضوعي لربط أهداف الموظفين برؤية المؤسسة. وقد تم خلال الورشة استعراض تدريب أكثر من 5300 موظف على النظام الجديد ومناقشة تحديات الحوكمة لضمان فعالية الموارد البشرية.

## 2-1-3 لقاءات حوارية ميدانية للمجتمع المحلي في المحافظات

### 1. اللقاء الحواري الميداني في محافظة معان لبحث التحديات التنموية 2025/5/13.



ضمن نشاطات المجلس وزياراته الميدانية إلى المحافظات لمتابعة واقع الحال فيها؛ نظم المجلس الاقتصادي والاجتماعي في محافظة معان لقاء حواريا ضمن اجتماعه الدوري الرابع، برئاسة الدكتور موسى شتيوي وبحضور نائب محافظ معان الدكتور رائد الجعافرة وممثلين عن المجتمع المحلي، وذلك لتجسيد الرؤية الملكية في العمل الميداني المباشر وبحث الواقع التنموي للمحافظة. ركز اللقاء

على استثمار الموقع الاستراتيجي والموارد البشرية والطبيعية لمعان، مع تسليط الضوء على دور المشاريع الكبرى كـ "الناقل الوطني" و"الميناء البري" في تحفيز الاقتصاد، بالإضافة إلى الإعلان عن دراسة متخصصة حول البطالة بالتعاون مع جامعة الحسين بن طلال تركز على التعليم التقني ومواءمة مخرجاته مع سوق العمل، وقد تُوّج اللقاء بتوقيع مذكرة تفاهم مع جامعة الحسين بن طلال لتعزيز البحوث التنموية المشتركة بما يخدم الارتقاء بالخدمات وتحقيق التنمية المستدامة.

### 2. اللقاء الحواري الميداني في محافظة عجلون لبحث التحديات التنموية 2025/8/7.



عقد المجلس حوارا مفتوحا في محافظة عجلون ضمن سلسلة زيارته الميدانية إلى المحافظات، بمشاركة ممثلين عن القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، لبحث واقع التنمية المحلية والتحديات التي تواجه المحافظة. وركزت النقاشات على ضعف الاستثمارات وارتفاع معدلات البطالة، إلى جانب الحاجة إلى تطوير البنية التحتية والخدمات الأساسية. وأظهرت النقاشات أهمية استثمار المزايا النسبية للمحافظة، خاصة في قطاعي السياحة والزراعة،

بما يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل. كما تم التأكيد على ضرورة تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المحلي، وتوجيه المشاريع التنموية نحو القطاعات ذات الأولوية. وقد شدد اللقاء على أهمية تبني نهج تنموي متكامل يعزز الاستدامة الاقتصادية ويحسن مستوى المعيشة في المحافظة، وتقديم حلول عملية قابلة للتنفيذ لدعم السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وفتح قنوات حوار مباشرة مع المجتمعات المحلية بما يعكس الواقع ويعزز المشاركة المجتمعية في صنع السياسات. وفي نهاية اللقاء تم توقيع مذكرة تفاهم بين المجلس وجامعة الحسين بن طلال تهدف إلى بناء إطار تعاون مستدام في مجالات البحث العلمي، والتدريب، وتطوير السياسات العامة.

### 3. اللقاء الحواري الميداني مع المجتمع المحلي في محافظة مأدبا 2025/11/12.

عقد المجلس حوارا مفتوحا مع الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية في محافظة مأدبا تعزيزا للامركزية وربط السياسات بالواقع المحلي بهدف مناقشة التحديات التنموية، ولا سيما في السياحة والزراعة والخدمات، واستشراف الفرص المستقبلية، وإعداد دراسة تحليلية حول الواقع الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون مع الجامعة، وتقديم توصيات عملية قابلة للتنفيذ. وركزت النقاشات على أهمية إعداد دراسات تحليلية تدعم اتخاذ القرار، خاصة في قطاعات السياحة والزراعة، إلى جانب معالجة التحديات المرتبطة بالموارد الطبيعية. وأظهرت النقاشات أهمية إشراك المجتمع المحلي في تحديد الأولويات التنموية، وتعزيز دور المؤسسات الأكاديمية في تقديم الحلول التطبيقية. كما تم التأكيد على ضرورة تطوير مشاريع مستدامة تستند إلى المزايا التنافسية للمحافظة. وتم التأكيد على أهمية تعزيز التكامل بين مختلف الجهات لتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة. وقد جاء هذا اللقاء ضمن اجتماع المجلس الدوري السادس.



## 1. دعوة من السفارة الهولندية لحضور يوم الملك 2025/4/27.

أقامت سفارة مملكة هولندا في عمان، حفل استقبال بمناسبة عيد ميلاد جلالة الملك وليم الكسندر الثامن والخمسين والمعروف بيوم الملك، بحضور عدد من المسؤولين وأعضاء السلك الدبلوماسي والمدعوين. وقال السفير الهولندي هاري فيرفاي، وتخلل حفل الاستقبال فعالية حوارية تناولت العلاقات الأردنية الهولندية، حيث ركزت النقاشات على آفاق التعاون المشترك في مجالات الاقتصاد والمياه وريادة الأعمال. وأظهرت الحوارات أهمية تعزيز الشراكات الدولية لدعم جهود التنمية في الأردن، خاصة في ظل التحديات الإقليمية. كما تم التأكيد على دور التعاون في نقل المعرفة والخبرات، ودعم الابتكار والمشاريع الريادية. وتطرق النقاشات إلى أهمية دعم الأردن في استضافة اللاجئين وتعزيز قدرته على الاستجابة للضغوط الاقتصادية. وفي المحصلة، شددت الفعالية على ضرورة توسيع مجالات التعاون الثنائي بما يخدم المصالح المشتركة ويدعم التنمية المستدامة.

## 2. لقاء رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للجمهورية اللبنانية 2025/5/7.



خلال زيارته للمملكة الأردنية الهاشمية تم عقد اجتماع ثلاثي في وزارة الزراعة ضمّ كلا من وزير الزراعة، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي اللبناني، شارل عرييد، لبحث عدد من المواضيع ذات الاهتمام المشترك في المجالين الزراعي والاقتصادي، وسبل تعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين الأردن ولبنان، وقد تم خلال اللقاء التأكيد على أهمية تعميق العلاقات الأخوية بين الأردن ولبنان، وتعزيز التعاون المشترك، خاصة في القطاعات ذات الأولوية، كقطاع الزراعة.

وركزت النقاشات على تطوير الشراكات في القطاعات ذات الأولوية. وأهمية القطاع الزراعي في دعم الأمن الغذائي وتحفيز التنمية الريفية، إلى جانب دوره في توفير فرص العمل. كما تم التأكيد على ضرورة تبادل الخبرات وتطوير السياسات الزراعية بما يساهم في رفع الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات. وتطرق النقاشات إلى أهمية دعم المجتمعات المحلية وتعزيز دور المرأة في الأنشطة الاقتصادية. وشدد اللقاء على أهمية تعزيز التعاون الإقليمي لتحقيق التنمية المستدامة.

### 3. دعوة من السفارة الصينية في الأردن بمناسبة الذكرى الـ 76 لتأسيس جمهورية الصين الشعبية.

شارك المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الحفل الذي أقامته السفارة الصينية لدى الأردن بمناسبة الذكرى الـ 76 لتأسيس جمهورية الصين الشعبية، حيث حضر الحفل معالي الدكتورة ناسي نمروقة وزيرة دولة للشؤون الخارجية ودولة الدكتور عون الخصاونة رئيس الوزراء الأسبق وغيرهم من الأردنيين من ممثلي الحكومة ومجلس الأمة والقوات المسلحة، وكبار الشخصيات السياسية والأصدقاء من مختلف الأوساط، ورؤساء البعثات الدبلوماسية الأجنبية لدى الأردن، وممثلو المؤسسات والشركات الصينية والجاليات الصينية والطلاب والمعلمين الصينيون.

### 4. اجتماع مع السيدة أمل موافي منسقة منظمة العمل الدولية 15/12/2025.

التقى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأستاذ الدكتور موسى شتيوي، منسقة منظمة العمل الدولية في الأردن أمل موافي والوفد المرافق، لبحث سبل تعزيز التعاون المشترك في دعم السياسات الاجتماعية وسوق العمل، وبما ينسجم مع أولويات التحديث الاقتصادي. وركز اللقاء على أهمية الاستفادة من الخبرات الفنية التي تقدمها المنظمة، خاصة في مجالات إعداد الدراسات المتخصصة، وتطوير أدوات التحليل والرصد المبنية على البيانات، بما يعزز من جودة مخرجات المجلس ويدعم دوره في صياغة التوصيات.

### 5. دعوة من السفارة القطرية بمناسبة اليوم الوطني لدولة قطر 15/12/2025.

شارك المجلس الاقتصادي والاجتماعي الحفل الرسمي الذي نظمته سفارة دولة قطر في الأردن بمناسبة اليوم الوطني لدولة قطر. وشهد الحفل حضوراً رسمياً رفيع المستوى، ضم عدداً من أصحاب الدولة والمعالين والسعادة، بالإضافة إلى سفراء الدول العربية والأجنبية المعتمدين لدى المملكة الأردنية الهاشمية. ويُعتبر هذا الحفل السنوي منصة لتجسيد أواصر الصداقة والتعاون بين دولة قطر والمملكة الأردنية الهاشمية، ولمناقشة سبل تعزيز العلاقات الثنائية في شتى المجالات.

وركزت الكلمات على أهمية توسيع التعاون في المجالات الاقتصادية والاستثمارية، بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة. وأظهرت النقاشات أهمية استمرار التنسيق والتعاون في مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك، إضافة إلى تعزيز التبادل التجاري والاستثماري. كما تم التأكيد على دور هذه المناسبات في ترسيخ العلاقات الثنائية وتبادل الخبرات. وفي المحصلة، شددت الفعالية على أهمية تطوير الشراكة بين الأردن وقطر بما يدعم المصالح المشتركة ويعزز الاستقرار الاقتصادي.

### 4-1-3 المشاركة في الاجتماعات الدولية

#### 1. اجتماع تشاوري بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي و منظمة العمل الدولية ضمن مشروع METI 22/5/2025.



شارك الأمين العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في الاجتماع التشاوري لمجموعة العمل الوطنية للسياسات ضمن مشروع تعميم التوظيف في سياسات التجارة والاستثمار (METI) الممول من الاتحاد الأوروبي والمنفذ من منظمة العمل الدولية، حيث جرى التأكيد على أهمية مواءمة مخرجات المشروع مع مستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي. وتناول اللقاء ارتباط المشروع بالمرحلة الثانية من البرنامج التنفيذي للرؤية، بما يعزز من فرص

تحقيق النمو الاقتصادي المستهدف، ويدعم الجهود الوطنية الرامية إلى خلق فرص عمل لائقة ومستدامة، من خلال تحفيز الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية وتحسين بيئة الأعمال.

#### 2. المشاركة الدولية في قمة يوروميد 2025 للمجالس الاقتصادية والاجتماعية (23-24 حزيران 2025).



شارك رئيس المجلس في قمة يوروميد 2025 للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والهيئات المماثلة لها، حيث تم التركيز على الميثاق الجديد للبحر الأبيض المتوسط والقضايا المشتركة مثل التغير المناخي، ونقص المياه، والهجرة، والبطالة، وتعزيز التعاون بين اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية ونظيره الأوروبي، وإطلاق حوار مؤسسي حول الأجندات المستقبلية المشتركة.

#### 3. اجتماع عبر تقنية الاتصال المرئي (زوم) ضمن مشروع METI الممول من الاتحاد الأوروبي 2025/7/17.

في اجتماع عبر تقنية الاتصال المرئي (زوم) ضمن مشروع METI الممول من الاتحاد الأوروبي والمنفذ من منظمة العمل الدولية وضمن إطار دور المجلس في دعم مسارات التحديث الاقتصادي، أكد أمين عام المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اجتماعه السابع، أهمية النهج التشاركي الذي يتبناه المجلس في إعداد السياسات، والقائم على التحليل العلمي والأدلة والربط بين خارطة الطريق ورؤية التحديث الاقتصادي وفرص التعاون بين الجهات المعنية. وبين أن المجلس يعمل على بناء توافقات وطنية بين مختلف الأطراف المعنية؛ بما يساهم في تعزيز فاعلية السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ويضمن تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة، من خلال ترسيخ الحوار الاجتماعي كأداة رئيسية في صنع القرار.

#### 4. اجتماع عبر تقنية الاتصال المرئي (زوم) ضمن مشروع METI 26/8/2025.

واصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، دوره في توجيه تنفيذ مشروع METI الممول من الاتحاد الأوروبي والمنفذ من منظمة العمل الدولية، لدعم المرحلة الثانية 2025-2028، حيث تم التأكيد على أهمية المشروع كمنصة للحوار والتنسيق بين أطراف الإنتاج الثلاثة ومؤسسات المجتمع المدني. ويأتي ذلك بهدف ضمان انسجام مخرجات المشروع مع الأولويات الوطنية، وتعزيز قدرته على دعم النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، استنادا إلى سياسات قائمة على الأدلة.

#### 5. لقاء عبر تقنية الاتصال المرئي (زوم) مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الجزائري 14/9/2025.

شارك رئيس المجلس عبر تقنية الاتصال المرئي (زوم) في اجتماع مجلس إدارة اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية والهيئات المماثلة لها، وقد ركّز الاجتماع على تحقيق التوافق حول جدول أعمال الجمعية العامة، بالإضافة إلى بحث سبل تعزيز التعاون العربي المشترك في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والتنسيق لتوحيد المواقف تجاه مختلف القضايا التنموية الراهنة في المنطقة العربية.

#### 6. مشاركة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تنصيب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الجزائري 2025/10/20 وأعمال الجمعية العامة لاتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية



شارك رئيس المجلس في فعاليات تنصيب أعضاء المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الجزائري، وأعمال الجمعية العامة لاتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية في الفترة (22-23/10/2025)، إضافة إلى حضور ندوة عربية حول الذكاء الاصطناعي ومستقبل المهارات، مع التركيز على تطوير المهارات الرقمية وبناء منظومات تعليم وتدريب مرنة تلبي متطلبات الاقتصاد المعرفي، وتعزيز التبادل العربي في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

## 7. مشروع تعميم التوظيف في سياسات التجارة والاستثمار METI المرحلة الثانية 29/10/2025



شارك أمين عام المجلس في الاجتماع السادس الذي تم تنظيمه بمشاركة مجموعة العمل الوطنية للسياسات ضمن مشروع METI الممول من الاتحاد الأوروبي والمنفذ من منظمة العمل الدولية، لدعم المرحلة الثانية 2025-2028، مع التركيز على مواءمة سياسات التجارة والاستثمار مع خلق فرص العمل اللائق، وتعزيز سلاسل القيمة في القطاعات ذات الأولوية، وتحديث خارطة الطريق الوطنية، وتعزيز الشراكة بين الحكومة وأصحاب العمل والعمال ومؤسسات المجتمع المدني، لضمان تنفيذ المشروع وفق أولويات السياسات الوطنية ودعم النمو الاقتصادي المستدام.

## 8. لقاء عبر تقنية الاتصال المرئي (زوم) لفريق عمل مشروع METI 2/12/2025

واصل الأمين العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في لقاء عبر تقنية الاتصال المرئي (زوم) لفريق عمل مشروع METI الممول من الاتحاد الأوروبي والمنفذ من منظمة العمل الدولية متابعة تنفيذ مشروع تعميم التوظيف في سياسات التجارة والاستثمار (METI)، حيث جرى التركيز على التحضيرات المرتبطة بإطلاق المرحلة الثانية من المشروع للأعوام (2025-2028). وتم خلال ذلك التأكيد على أهمية البناء على مخرجات المرحلة الأولى، خاصة فيما يتعلق بالتوصيات القطاعية وتحليل أثر الاستثمارات على فرص العمل، إضافة إلى العمل على تحديث خارطة الطريق الوطنية بما يضمن مواءمة أولويات المشروع مع الاستراتيجيات والسياسات الوطنية. كما تم التأكيد على ضرورة تعزيز التنسيق بين الشركاء من القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني، بما يساهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتوسيع فرص التشغيل.

## 9. اجتماع اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية والهيئات المماثلة لها حول الأمن الطاقوي والمائي 15/12/2025

في إطار تنفيذ خطة عمل اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية والهيئات المماثلة لها، ألقى الأستاذ الدكتور موسى شتيوي رئيس المجلس ونائب رئيس اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية والهيئات المماثلة لها عبر تقنية الاتصال المرئي (زوم) كلمة افتتاحية في اليوم الدراسي حول الأمن الطاقوي والأمن المائي، وقد جاء هذا اليوم الدراسي بهدف فتح المجال للدول الأعضاء لعرض خبراتهم وتعميق الحوار حول مواضيع الأمن المائي والطاقوي باعتبارها قضايا استراتيجية لها تأثير على مستقبل التنمية المستدامة في الوطن العربي، والاستفادة من التجارب الناجحة في مجال تحقيق الأمن المائي والطاقوي. وقد تم في اليوم الدراسي عرض حول الأمن الطاقوي في الوطن العربي من قبل المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الجزائري. وقدّم المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني عرضاً حول الأمن المائي في الأردن. تخلل ذلك عدد من النقاشات الهادفة والخروج بتوصيات مبنية على نهج علمي واضح.





### 5-1-3 مذكرات التفاهم

تأتي مذكرات التفاهم المبرمة ضمن إطار استراتيجي يهدف إلى تعزيز أواصر التعاون وتوطيد الشراكات الفاعلة بين مختلف المؤسسات الوطنية والقطاعات الأكاديمية والبحثية. وتجسد هذه الاتفاقيات الرؤية المؤسسية الرامية إلى بناء جسور من التكامل المعرفي والعملي، بما يضمن توحيد الجهود وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف الوطنية العليا. إن السعي نحو مأسسة هذه الشراكات ينبع من الإدراك العميق لأهمية تبادل الخبرات، واستثمار الكفاءات المتاحة في تطوير السياسات العامة المبنية على أسس علمية ومنهجية دقيقة. علوة على ذلك، تمثل هذه المذكرات حجر الزاوية في مسيرة التحول نحو العمل التشاركي الذي يتجاوز الأطر التقليدية، حيث تركز في جوهرها على مواءمة المخرجات البحثية مع الاحتياجات الفعلية لسوق العمل ومتطلبات التنمية المستدامة. ومن خلال توفير بيئة محفزة للابتكار والبحث التطبيقي، تسهم هذه التفاهمات في إيجاد حلول واقعية للتحديات الاقتصادية والاجتماعية، مما يعزز من كفاءة الأداء المؤسسي ويرفع من جودة الخدمات المقدمة للمجتمع، وصولاً إلى تحقيق التكامل المنشود بين إنتاج المعرفة وصناعة القرار، وقد أبرم المجلس عدداً من مذكرات التفاهم في عام 2025 جاءت كالتالي:

## - المجلس وجامعة البلقاء التطبيقية



تندرج مذكرة التفاهم بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي وجامعة البلقاء التطبيقية ضمن إطار تعزيز التكامل بين مؤسسات صنع السياسات والقطاع الأكاديمي، بهدف توجيه البحث العلمي التطبيقي لخدمة الأولويات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية. وتركز المذكرة على إعداد الدراسات المتخصصة، وتقديم الاستشارات المبنية على البيانات الدقيقة، ودعم عملية صنع القرار من خلال المعرفة العلمية والتحليل المنهجي. كما تساهم في مواءمة مخرجات

البحث العلمي مع احتياجات التنمية المستدامة، وتعزيز دور الجامعات في إنتاج المعرفة القابلة للتطبيق، بما يرسخ نموذجاً تشاركياً بين المؤسسات البحثية والجهات المعنية برسم السياسات العامة.

## - المجلس وجامعة الحسين بن طلال



تهدف مذكرة التفاهم بين المجلس وجامعة الحسين بن طلال إلى بناء إطار تعاون مستدام في مجالات البحث العلمي، والتدريب، وتطوير السياسات العامة، مع تركيز خاص على القضايا التنموية في المحافظات. وتشمل مجالات التعاون إقامة جلسات حوارية وفعاليات علمية وثقافية، وتبادل الخبرات، ودعم الابتكار والشركات الناشئة، وتعزيز نقل التكنولوجيا، إضافة إلى تطوير الأفكار الريادية وتأهيل الكوادر في المجالات التقنية والمهنية والأكاديمية.

كما يتضمن التعاون إعداد دراسات متخصصة تعالج التحديات التنموية، ومن أبرزها دراسة واقع البطالة في محافظة معان، مع التركيز على التعليم التقني وتعزيز المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، بما يساهم في تقديم حلول عملية قائمة على التحليل العلمي.

## - المجلس وجامعة عجلون الوطنية



تأتي مذكرة التفاهم بين المجلس وجامعة عجلون الوطنية في سياق دعم التنمية المحلية وتعزيز الشراكة بين المؤسسات الوطنية في المحافظات. وتركز المذكرة على دراسة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، واقتراح حلول تنفيذية قابلة للتطبيق تسهم في دعم السياسات العامة وتعزيز الاستدامة. وتولي الاتفاقية اهتماما خاصا بقضايا البطالة وتحفيز النمو الاقتصادي المحلي، إلى جانب تطوير البنية التحتية، خصوصا في القطاعات ذات الميزة النسبية كالسياحة

والمواقع الأثرية، بما يعزز فرص الاستثمار وخلق فرص العمل. كما تعكس المذكرة توجهها نحو توسيع نطاق التشاركية بين القطاع العام والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص، باعتبارها ركيزة أساسية في تنفيذ مسارات التحديث الاقتصادي.

## - المجلس وهيئة الأوراق المالية



تهدف مذكرة التفاهم بين المجلس وهيئة الأوراق المالية إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي، ودعم الاستثمار المستدام، وترسيخ مبادئ الشفافية والحوكمة في سوق رأس المال. وتتضمن المذكرة تطوير التعاون في مجالات التدريب وبناء القدرات، وإجراء مشاريع بحثية مشتركة، وإعداد أوراق سياسات وأوراق عمل متخصصة، إضافة إلى تبادل البيانات والخبرات بما يدعم صناعة القرار الاقتصادي. كما تسهم في تعزيز الإطار التشريعي

والتنظيمي لسوق رأس المال، ورفع كفاءة البيئة الاستثمارية، وتوفير قاعدة بيانات تدعم الباحثين وصناع السياسات، بما يعزز تنافسية السوق الوطني وجاذبيته للاستثمار المحلي والأجنبي.

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني

